

UKJAES

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521

University of Kirkuk Journal For
Administrative and Economic Science



Hasan Hasan A. . The impact of firm efficiency on the financial reporting gap: The interactive role of earnings quality: Evidence from Saudi Arabia. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2026) 16 (1):359-375.

The impact of firm efficiency on the financial reporting gap: The interactive role of earnings quality: Evidence from Saudi Arabia

Hasan A. Hasan

University of Thi-Qar/College of Administration and Economics-Department of Accounting, Thi-Qar, Iraq

hassan.a.saud21@utq.edu.iq

Abstract: This study investigates the effect of firm efficiency on the financial reporting gap, with particular emphasis on the moderating role of earnings quality, using 21 Firms of non-financial firms listed on the Saudi Stock Exchange (Tadawul) for 21 years (2002-2022). Firm efficiency is measured using Data Envelopment Analysis (DEA), while earnings quality is proxied by the (Dechow & Dichev, 2002) accrual quality model. The financial reporting gap is operationalized as a binary variable indicating whether a firm's reporting gap falls below the sample median. The findings show no statistically significant direct association between firm efficiency and the financial reporting gap; however, earnings quality is positively and significantly associated with a higher likelihood of a reduced reporting gap. Moreover, the results reveal a statistically significant negative interaction effect between firm efficiency and earnings quality, indicating that the influence of operational efficiency on the financial reporting gap is contingent upon the level of earnings quality. This study contributes to the international accounting literature by highlighting the importance of an interactive framework that jointly considers operational and accounting attributes in explaining the timeliness of financial reporting in an emerging market context.

Keywords: Firm efficiency, financial reporting gap, earnings quality, Data Envelopment Analysis.

أثر كفاءة الشركة في فجوة التقرير المالي: الدور التفاعلي لجودة الأرباح: دليل من المملكة
العربية السعودية

م.د. حسن عبد الرضا حسن سعود

جامعة ذي قار/كلية الإدارة والاقتصاد-قسم المحاسبة، ذي قار، العراق

hassan.a.saud21@utq.edu.iq

المستخلص: هدف هذا البحث إلى فحص أثر كفاءة الشركة في فجوة التقرير المالي، مع تحليل الدور التفاعلي لجودة الأرباح في هذه العلاقة، وذلك بالاعتماد على ٢١ شركة من الشركات غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي (تداول) ل ٢١ سنة للفترة الممتدة من ٢٠٠٢-٢٠٢٢. وتم قياس كفاءة الشركة باستخدام منهجية تحليل مغلف البيانات (DEA)، في حين تم قياس جودة الأرباح باستخدام نموذج (Dechow & Dichev, 2002). أما فجوة التقرير المالي فقد تم قياسها في صورة متغير وهمي يعكس ما إذا كانت فجوة الشركة أقل من وسيط العينة. لم يجد الباحث أثر مباشر ذي دلالة معنوية لكفاءة الشركة في فجوة التقرير المالي، في حين كان لجودة الأرباح أثراً موجباً ذا دلالة معنوية في احتمال انخفاض الفجوة. كما كشفت النتائج عن وجود أثر تفاعلي سلبي ذي دلالة معنوية بين كفاءة الشركة وجودة الأرباح في فجوة التقرير المالي، ما يدل على أن أثر الكفاءة التشغيلية في فجوة التقرير المالي يتغير تبعاً لمستوى جودة الأرباح. ويسهم هذا البحث في الأدبيات المحاسبية من خلال التأكيد على أهمية تبني منظور تفاعلي يدمج بين الخصائص التشغيلية والمحاسبية في تفسير السلوك الزمني لإعداد التقارير المالية في سوق ناشئة.

الكلمات المفتاحية: كفاءة الشركة، فجوة التقرير المالي، جودة الأرباح، تحليل مغلف البيانات.

Corresponding Author: E-mail: hassan.a.saud21@utq.edu.iq

المقدمة

برز مفهوم كفاءة الشركة بوصفه أحد المؤشرات الشاملة التي تعكس قدرة الشركة على تحويل مدخلاتها من موارد مالية وبشرية وتنظيمية إلى مخرجات تشغيلية ومالية بأعلى درجة ممكنة من الفاعلية. وقد اتجهت الأدبيات الحديثة إلى قياس كفاءة الشركات باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، لما يتمتع به من قدرة على دمج عدة مدخلات ومخرجات في مؤشر واحد يعكس الكفاءة النسبية للشركات مقارنة بنظيراتها، بعيداً عن محدودية المقاييس المالية التقليدية أو النسب الأحادية. ويتم النظر إلى كفاءة الشركة في هذا الإطار، بوصفها تجسيدا لمستوى الانضباط الإداري وجودة القرارات التشغيلية والمالية، وهو ما قد يكون له تأثير مباشر أو غير مباشر في فجوة التقرير المالي.

من جهة أخرى تعد فجوة التقرير المالي أحد المؤشرات الزمنية الجوهرية في بحوث المحاسبة وأسواق رأس المال، إذ تعبر عن الفاصل الزمني بين نهاية الفترة المالية وتاريخ تقديم التقارير المالية إلى السوق، بما يعكس سرعة إصدار التقارير وقدرة الشركة على تحويل النشاط التشغيلي إلى مخرجات معلوماتية قابلة للاستخدام في الوقت المناسب (Agyei-Mensah, 2018; Reheul et al., 2014). وتكتسب هذه الفجوة أهمية خاصة في الأسواق الناشئة، إذ تتداخل اعتبارات التعقيد التشغيلي وجودة النظم الداخلية وبنية الحوكمة مع محدودية الوقت المتاح لإصدار التقارير المالية، بما قد يعكس على تزامن المعلومات مع احتياجات المستثمرين وقرارات التسعير (Akhori et al., 2019; Anaba et al., 2025; Lawal & Shinozawa, 2024).

ضمن هذا السياق، تتجه الأدبيات المحاسبية إلى تفسير فجوة التقرير المالي بوصفها نتاجاً لكفاءة تحويل الموارد إلى مخرجات، فالشركات الأكثر كفاءة تكون أكثر قدرة على إغلاق دورتها المحاسبية بسرعة أعلى، نتيجة لانضباط العمليات وتكامل نظم المعلومات وتقليل الهدر في الوقت والموارد. ومن بين المقاربات الكمية القادرة على التقاط هذا البعد، هو تحليل مغلف البيانات (DEA) كأداة لقياس كفاءة الشركة في تحويل مجموعة من المدخلات (مثل الأصول، والعمالة، والتكاليف التشغيلية) إلى مخرجات (مثل المبيعات، والتدفقات النقدية التشغيلية، والقيمة المضافة)، بما يوفر مؤشراً مركباً للكفاءة التشغيلية القابلة للمقارنة عبر الشركات (Demerjian et al., 2013). وعليه، تفترض هذه الدراسة أن ارتفاع كفاءة الشركة يرتبط بتقصير فجوة التقرير المالي، باعتبار أن الكفاءة هنا لا تعني فقط تحقيق مخرجات أكبر من الموارد، بل أيضاً تقليل الإجراءات التي تطيل زمن إصدار التقارير المالية.

غير أن العلاقة بين كفاءة الشركة وفجوة التقرير المالي قد لا تكون ثابتة عبر جميع الشركات، إذ من المتوقع أن يتأثر اتجاه وقوة هذا الأثر بخصائص نوعية تتعلق بمخرجات الربح نفسها. لذلك، تقدم هذه الدراسة جودة الأرباح بوصفها متغيراً تفاعلياً (Moderator) يغير من قوة تأثير الكفاءة في فجوة التقرير المالي. فحين تكون الأرباح عالية الجودة من المفترض أن تنخفض التقديرات والتسويات المتأخرة، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية والذي يترجم بدوره إلى سرعة أعلى في إصدار التقارير المالية. أما عندما تنخفض جودة الأرباح، فقد تزداد التقديرات وتكرار التسويات، بما قد يحد من قدرة الكفاءة التشغيلية وحدها على تقصير الفجوة الزمنية (Dechow et al., 1995; Dechow & Dichev, 2002; Kothari et al., 2005).

وتأتي أهمية اختبار هذا المنطق في البيئة السعودية من كون السوق المالي السعودي يشهد توسعاً في قاعدة المستثمرين وارتفاعاً في تعقيد الهياكل التشغيلية والتمويلية للشركات، بالتزامن مع وجود أطر تنظيمية تحدد مدد إصدار التقارير المالية فعلى سبيل المثال تحدد قواعد الإخراج الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية (٢٠١٧) سقف زمني لتقديم التقارير المالية السنوية خلال ٩٠ يوماً من نهاية السنة المالية. وعليه، تستهدف الدراسة تقديم دليل من المملكة العربية السعودية حول: (١) أثر كفاءة الشركة في فجوة التقرير المالي، و(٢) ما إذا كانت جودة الأرباح تعزز أو تضعف هذا الأثر عبر دورها التفاعلي، بما يسهم في تفسير التباين بين الشركات في سرعة إصدار التقارير المالية.

تسهم هذه الدراسة في الأدبيات المحاسبية في عدة جوانب. أولاً، تقدم دليلاً تجريبياً على العلاقة بين كفاءة الشركة المقاسة باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) وفجوة التقرير المالي بوصفها متغيراً زمنياً، وهو جانب لم يحظ باهتمام كافٍ في الدراسات السابقة. ثانياً، توسع الدراسة نطاق التحليل من خلال اختبار الدور التفاعلي لجودة الأرباح في هذه العلاقة، بما يوضح أن أثر الكفاءة على فجوة التقرير المالي قد يختلف باختلاف جودة الأرباح. ثالثاً، تقدم الدراسة دليلاً من البيئة السعودية، بما يثري الأدبيات التي لا تزال

محدودة في هذا السياق، ويساعد على فهم العوامل التشغيلية والمحاسبية المؤثرة في سرعة إصدار التقارير المالية ضمن إطار تنظيمي محدد. وبذلك، تصيف الدراسة بعداً تفسيريّاً متكاملّاً يربط بين الكفاءة وجودة المخرجات المحاسبية والزمن. وسيتم تنظيم البحث على النحو الآتي: سوف يتم تناول منهجية البحث في الجزء الثاني، ويستعرض الجزء الثالث الدراسات السابقة ذات العلاقة، ثم يعرض الإطار النظري في الجزء الرابع وخصص الجزء الخامس ليتناول تصميم البحث، يلي ذلك تقديم الإحصاءات الوصفية وتحليل النتائج ومناقشتها في الجزء السادس، ويختتم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: دوافع البحث

تتبع دوافع هذا البحث من تزايد الاهتمام بفهم العوامل التي تفسر الاختلاف بين الشركات في فجوة التقرير المالي، بوصفها مؤشراً زمنياً يعكس سرعة إصدار التقارير المالية. فعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت محددات فجوة التقرير المالي، إلا أن معظم الدراسات ركزت على خصائص تقليدية للشركة مثل حجم الشركة أو الأداء المالي أو خصائص الحوكمة، في حين لم تحظ كفاءة الشركة باهتمام كافٍ بوصفها عاملاً تفسيريّاً مباشراً. كما أن الدراسات التي تناولت فجوة التقرير المالي غالباً ما عالجتها بمعزل عن المخرجات المحاسبية مثل جودة الأرباح، على الرغم من أن جودة الأرباح قد تلعب دوراً مهماً في تشكيل طبيعة العلاقة بين الأداء التشغيلي والزمن اللازم لتقديم التقارير المالية. ويزداد هذا القصور وضوحاً في سياق الأسواق الناشئة، وخاصة السوق المالية السعودية، إذ لا تزال الأدلة التجريبية في هذا المجال محدودة.

ثانياً: مشكلة البحث:

تشير الأدبيات المحاسبية إلى أن فجوة التقرير المالي تختلف بصورة ملحوظة بين الشركات، حتى داخل البيئة التنظيمية الواحدة، وهو ما يؤكد أن هذه الفجوة لا يمكن تفسيرها فقط بالمدد الزمنية النظامية، بل تتأثر بعوامل داخلية تتعلق بطبيعة عمل الشركة وقدرتها على إنجاز عملياتها بكفاءة. وقد ركزت معظم الدراسات السابقة على خصائص تقليدية لتفسير هذا التباين، مثل حجم الشركة أو أدائها المالي أو بعض جوانب الحوكمة، في حين كان دور كفاءة الشركة في هذا السياق محدوداً، على الرغم من أن الكفاءة تعكس قدرة الشركة على إدارة مواردها وإنجاز أنشطتها في وقت أقل وبجهد أقل. ومن ناحية أخرى، تشير دراسات جودة الأرباح إلى أن خصائص الأرباح تختلف بين الشركات من حيث درجة الاستقرار والاعتماد على التقديرات، وهو ما قد ينعكس على سهولة أو تعقيد عملية إغلاق الفترة المالية. ومع ذلك، فإن هذه الدراسات غالباً ما درست جودة الأرباح بمعزل عن بعدها الزمني، دون الربط بينها وبين فجوة التقرير المالي، ودون النظر إلى احتمال أن تؤثر جودة الأرباح في طبيعة العلاقة بين الأداء التشغيلي والزمن اللازم لتقديم التقارير المالية. وبناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة البحث في التساؤل حول ما إذا كانت كفاءة الشركة تؤثر في فجوة التقرير المالي؟ وما إذا كانت جودة الأرباح تعدل من قوة أو اتجاه هذا الأثر في الشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة، تتمثل في:
أ- قياس كفاءة الشركات المدرجة باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA).
ب- تحليل أثر كفاءة الشركة في فجوة التقرير المالي بوصفها متغيراً زمنياً.
ت- فحص العلاقة بين جودة الأرباح وفجوة التقرير المالي.
ث- اختبار الدور التفاعلي لجودة الأرباح في العلاقة بين كفاءة الشركة وفجوة التقرير المالي.

رابعاً: فرضيات البحث

تشير الأدبيات إلى أن فجوة التقرير المالي تعكس اختلاف قدرة الشركات على إنجاز عملياتها الداخلية خلال فترة زمنية محددة (Demerjian & Lev, 2021; Er-Rays & M'dioud, 2024; Habib & Dalwai, 2024)، وهو ما يربط هذه الفجوة بطبيعة الأداء التشغيلي وكفاءة استخدام الموارد. وبما أن كفاءة الشركة تعبر عن قدرتها على تحويل المدخلات إلى مخرجات بأقل قدر ممكن من الهدر، فمن المتوقع أن تكون الشركات الأعلى كفاءة أكثر قدرة على تقليص فجوة التقرير المالي مقارنة بغيرها، الأمر الذي يقود إلى صياغة الفرضية الآتية:

H1: توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية لكفاءة الشركة في فجوة التقرير المالي للشركات المدرجة في سوق المال السعودي.

ومن جهة أخرى، توضح دراسات جودة الأرباح أن الأرباح تختلف بين الشركات من حيث درجة الاستقرار والاعتماد على التقديرات (P. M. Dechow et al., 1995; P. M. Dechow & Dichev, 2002; Kothari et al., 2005)، وهو ما قد يؤثر في سهولة أو تعقيد عملية إغلاق الفترة المالية. وبناءً على ذلك، من المفترض أن يكون لجودة الأرباح دور مباشر في تفسير فجوة التقرير المالي، مما يبرر صياغة الفرضية الآتية:

H2: توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية لجودة الأرباح في فجوة التقرير المالي للشركات المدرجة في سوق المال السعودي. وبالجمع بين هذين المسارين، يمكن الاستدلال على أن أثر كفاءة الشركة في فجوة التقرير المالي قد لا يكون ثابتاً، بل يتغير باختلاف مستوى جودة الأرباح. فارتفاع جودة الأرباح قد يعزز قدرة الكفاءة التشغيلية على تقليص الفجوة الزمنية، في حين قد يضعف هذا الأثر عند انخفاض جودة الأرباح. ويستند الباحث إلى هذا المنطق في صياغة الفرضية الآتية:

H3: يوجد دور تفاعلي ذي دلالة معنوية لجودة الأرباح في العلاقة بين كفاءة الشركة وفجوة التقرير المالي للشركات المدرجة في سوق المال السعودي.

خامساً: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في عدة جوانب، فمن الناحية العلمية يسهم في سد فجوة في الأدبيات من خلال دمج كفاءة الشركة وجودة الأرباح في تفسير فجوة التقرير المالي، بدلاً من تناول كل متغير على حدة، كما يقدم إطاراً يربط بين الأداء التشغيلي وخصائص المخرجات المحاسبية والزمن. ومن الناحية التطبيقية، توفر نتائج البحث مؤشرات مفيدة لإدارات الشركات حول أهمية تحسين الكفاءة التشغيلية والاهتمام بجودة الأرباح بما ينعكس على سرعة إصدار التقارير المالية. كما تكتسب الدراسة أهمية خاصة من حيث السياق، نظراً لاعتمادها على بيانات السوق المالية السعودية، التي تعد من الأسواق الناشئة ذات الإطار التنظيمي المتطور نسبياً في المنطقة. وفي هذا الإطار، يمكن النظر إلى نتائج الدراسة بوصفها دليلاً استرشادياً قد يفيد الباحثين والممارسين في أسواق ناشئة أخرى، ومن بينها السوق العراقي، عند دراسة فجوة التقرير المالي في سياقات مؤسسية وتنظيمية مختلفة.

سادساً: دراسات سابقة:

شهدت الأدبيات المحاسبية تطوراً ملحوظاً في دراسة كفاءة الشركة وجودة الأرباح كل على حدة، إلا أن الربط المباشر بين هذين المفهومين، وربطهما بتوقيت إصدار التقارير المالية ما يزال محدوداً. فقد ركزت الجهود البحثية المبكرة على تطوير الأسس النظرية والمنهجية لقياس الكفاءة، بدءاً من مفهوم الكفاءة الفنية الذي قدمه (Farrel 1957) وصولاً إلى نماذج تحليل مغلف البيانات التي طورها (Charnes et al 1978) ووسعها (Banker et al 1984)، والتي أتاحت قياس الكفاءة النسبية للشركات في ظل تعدد المدخلات والمخرجات. ورغم الانتشار الواسع لاستخدام تحليل مغلف البيانات في الدراسات التجريبية، فإن معظم هذه الدراسات تعاملت مع الكفاءة التشغيلية أو الإنتاجية بمعزل عن انعكاساتها المحاسبية، ولم تتوسع في تحليل أثارها على خصائص التقارير المالية أو توقيتها.

وفي مسار بحثي مواز، ركزت أدبيات جودة الأرباح على تطوير نماذج تقيس دقة الاستحقاقات وقدرة الأرباح على تمثيل الأداء المالي الحقيقي. ويعد نموذج (Dechow & Dichev 2002) من أبرز النماذج في هذا المجال، لربطه جودة الأرباح بأخطاء تقدير الاستحقاقات وعلاقتها بالتدفقات النقدية التشغيلية. وقد عززت دراسات لاحقة هذا الاتجاه من خلال إظهار الأبعاد الاقتصادية لجودة الأرباح، مثل تأثيرها في مخاطر المعلومات وتسعير الأسهم وتكلفة رأس المال (Francis et al., 2005)، ومع ذلك، عالجت هذه الأدبيات جودة الأرباح بمعزل عن مقاييس مباشرة لكفاءة الشركة، مكتفية بالتحكم في متغيرات تقليدية كالإداء أو الحجم أو الرافعة المالية، دون دمج صريح لمفهوم الكفاءة بوصفه خاصية تنظيمية شاملة.

ومن ناحية أخرى، تطورت أدبيات فجوة التقرير المالي بوصفها مؤشراً زمنياً يعكس المدة بين نهاية الفترة المالية وتاريخ إصدار التقارير المالية. وقدمت الأعمال المبكرة تفسيراً للفجوة من منظور الظروف غير المواتية للشركة، إذ ارتبطت الفجوة الأطول بالضغط التشغيلية والمالية (Whittred & Zimmer, 1984). ثم توسعت الدراسات اللاحقة لتربط فجوة التقرير المالي بعوامل تنظيمية وهيكلية مثل تعقيد النشاط وخصائص الشركة والحوكمة مع التأكيد على أن التباين في الفجوة لا يمكن تفسيره بعامل واحد فقط (Agyei-Mensah, 2018; Reheul et al., 2014). وبذلك، لم يعد ينظر إلى فجوة التقرير المالي بوصفها نتيجة تنظيمية بحتة، بل كمحصلة محتملة لخصائص تشغيلية ومحاسبية داخلية. وفي هذا السياق، قدمت دراسات حديثة في أسواق ناشئة أدلة على ارتباط الفجوة بعوامل محاسبية داخل الشركة، بما في ذلك مؤشرات مرتبطة بجودة الأرباح أو التقديرات المحاسبية (Akhori et al., 2019; Akhori & Oseghale, 2017).

وعلى مستوى البيئة السعودية، ظهرت مؤخراً دراسات تتناول فجوة التقرير المالي بصورة مباشرة، وتقدم أدلة على تأثيرها بعوامل مؤسسية وداخلية للشركات المدرجة. فقد أشار (Sulimany 2025) إلى أن تحسن خصائص الشركة، مثل أداء الاستدامة يرتبط بانخفاض فجوة التقرير المالي، بما يدعم فكرة أن الخصائص الداخلية للشركات تنعكس على فجوة التقرير، كما وجد (Sulimany 2023) أن فجوة التقرير المالي تتأثر بخصائص الملكية وجودة الرقابة على مستوى الشركة، مما يؤكد حساسيتها للعوامل التنظيمية والهيكلية في السوق السعودي.

ومن الضروري أن نشير هنا إلى أن إدخال مفهوم الكفاءة إلى الأدبيات المحاسبية التجريبية يعد تطوراً مهماً، خاصة بعد تقديم (Demerjian et al 2012) مقياساً كمياً لكفاءة الإدارة يعتمد على تحليل مغلف البيانات. وقد أسهمت الأدبيات الحديثة، ولا سيما تلك التي اعتمدت نماذج FinDEA¹، في تعميق فهم العلاقة بين كفاءة الشركة والخصائص المحاسبية للأداء، مع التنبيه إلى مخاطر التحيز الناتجة عن التجميع المحاسبي وخيارات القياس (Cui et al., 2025). كما أشارت دراسات تجريبية إلى أن كفاءة الشركة ترتبط إيجابياً بعدة أبعاد لجودة الأرباح، مثل استمرارية الأرباح وجودة الاستحقاقات وتزامن أسعار الأسهم

¹ تحليل مغلف البيانات المعتمد على البيانات المالية.

(Abdelmageed, 2025; Baik et al., 2012; Demerjian et al., 2012)، وإن كانت هذه الدراسات قد ركزت على القدرة الإدارية بوصفها بديلاً عن كفاءة الشركة ككل، مما يحد من تعميم نتائجها على المفهوم الأشمل للكفاءة. وعلى الرغم من هذا التقدم في المسارات البحثية الثلاثة، تبقى الدراسات التي تدمج بصورة مباشرة ومنهجية بين كفاءة الشركة وجودة الأرباح وفجوة التقرير المالي محدودة، في الأسواق المتقدمة والناشئة. كما أن أدبيات فجوة التقرير المالي لم تستفد بشكل كافٍ من مقاييس الكفاءة الشاملة في تفسير التباين الزمني بين الشركات، في حين لم تختبر جودة الأرباح بوصفها متغيراً تفاعلياً يغير من طبيعة العلاقة بين الكفاءة وفجوة التقرير المالي. وعليه، تتمثل الفجوة البحثية في الحاجة إلى أدلة تجريبية تقيم أثر كفاءة الشركة في فجوة التقرير المالي، مع اختبار الدور التفاعلي لجودة الأرباح في هذه العلاقة، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم كفاءة الشركة

تعرف كفاءة الشركة بوصفها قدرة المنظمة على تحويل الموارد المتاحة إلى مخرجات بأفضل صورة ممكنة، بحيث يتحقق إما تعظيم المخرجات عند مستوى معين من المدخلات، أو تقليل المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من المخرجات. ويعد هذا التعريف امتداداً لمقاربة الحدود الكفوءة التي أسس لها (Farrel, 1957)، إذ تقاس الكفاءة من خلال مقارنة أداء الشركة بأفضل أداء ممكن داخل مجموعة مرجعية تمثل الحد الكفوء. وضمن هذا الإطار، لا تعد الكفاءة مفهوماً أحادياً، بل تتفرع عادةً إلى كفاءة فنية تعكس جودة تحويل المدخلات إلى مخرجات، وكفاءة تخصيصية تعكس ملائمة مزيج المدخلات بالنظر إلى أسعارها، وتكامل البعدين يولد الكفاءة الاقتصادية (Coelli et al., 2005).

وقد تطور مفهوم الكفاءة في الأدبيات، إذ أصبح النظر إلى الكفاءة أكثر اتساعاً من كونها تقنية تحويل فقط، لتشمل أبعاداً سلوكية وتنظيمية تؤثر في الأداء. فقد قدم Leibenstein (1966) مفهوماً للكفاءة يؤكد فيه على أن الفجوة بين الأداء الفعلي والحد الكفوء قد تنشأ من عوامل داخلية مثل دوافع الإدارة والانضباط الإداري وكفاءة العمليات، وليس فقط من التكنولوجيا أو القيود الإنتاجية. وهذا التحول مهم لبحوث المحاسبة وأسواق المال، لأنه يربط الكفاءة بخصائص تنظيمية وإدارية داخل الشركة يمكن أن تمتد آثارها إلى جودة المخرجات المحاسبية وتوقيت إصدارها، وليس إلى مستوى الإنتاج أو الربحية فقط.

وفي سياق الشركات، تتجلى الكفاءة بوصفها خاصية شاملة تتداخل فيها كفاءة استخدام الأصول، والسيطرة على التكاليف وتخطيط الموارد بفعالية وجودة التنسيق بين الوظائف (العمليات، المالية، نظم المعلومات). ولهذا تبنيت الأدبيات اللاحقة منظوراً يربط الكفاءة بالقدرات التنظيمية والميزة التنافسية، إذ ينظر إلى الموارد والقدرات الداخلية بوصفها عناصر مولدة للقيمة عندما تدار بكفاءة (Barney, 1991). كما تطورت مقاربات القياس داخل بحوث المحاسبة إلى ما يمكن تسميته بالكفاءة المحاسبية/التشغيلية الشاملة، عبر استخدام بيانات التقارير المالية لتقدير مدى قدرة الإدارة والشركة على توليد الإيرادات أو النتائج من الموارد المتاحة (Demerjian et al., 2013).

وبناءً على ذلك، فإن مفهوم كفاءة الشركة في الدراسة الحالية لا يختزل في مؤشر أداء تقليدي كالعائد على الأصول، بل يفهم بوصفه قدرة نسبية على استثمار الموارد وتقليل الهدر عبر عمليات الشركة. وهذا الفهم يهيئ منطقياً للانتقال إلى قياس الكفاءة بأساليب حديثة مثل تحليل مغلف البيانات (DEA) لاحقاً، ثم بحث انعكاس هذه الكفاءة على المخرجات الزمنية للشركة وتحديداً فجوة التقرير المالي في ضوء اختلاف خصائص الأرباح وجودتها.

ثانياً: أنواع كفاءة الشركة وأهميتها في التحليل المحاسبي

على الرغم من شيوع استخدام مصطلح كفاءة الشركة في الأدبيات، فإن هذا المفهوم لا يعد متجانساً، بل يتضمن أنواعاً متعددة من الكفاءة تعكس مصادر مختلفة للأداء المتفوق أو القصور. ويعد التمييز بين هذه الأنواع أمراً جوهرياً في البحوث المحاسبية، لأنه يحدد ما الذي يتم قياسه فعلياً عند استخدام مؤشرات الكفاءة، ويمنع الخلط بين نتائج ناتجة عن عوامل تشغيلية بحتة وأخرى تعود إلى قرارات إدارية أو تنظيمية. ولذلك سوف يعرض الباحث في هذا القسم الأنواع الآتية للكفاءة:

١. **الكفاءة الفنية:** تمثل الكفاءة الفنية البعد الأساس لمفهوم الكفاءة، وتشير إلى قدرة الشركة على تحقيق أقصى مستوى ممكن من المخرجات باستخدام مجموعة معينة من المدخلات، أو تحقيق مستوى معين من المخرجات بأقل مدخلات ممكنة. ويعكس هذا النوع من الكفاءة جودة إدارة العمليات وتحويل الموارد إلى نتائج، دون النظر إلى أسعار المدخلات أو هيكل التكاليف (Coelli et al., 2005). وفي سياق الشركات، تتجلى الكفاءة الفنية في قدرة الإدارة على: استخدام الأصول بكفاءة، تقليل الهدر في الموارد، وتحسين انسيابية العمليات التشغيلية. وتكتسب الكفاءة الفنية أهمية خاصة في الدراسات التي تعتمد على تحليل مغلف البيانات، إذ تمثل الأساس الذي تبنى عليه المقارنة النسبية بين الشركات.

٢. **كفاءة الحجم:** ترتبط كفاءة الحجم بمدى ملائمة حجم عمليات الشركة لتحقيق الأداء الأمثل، وتعكس ما إذا كانت الشركة تعمل عند الحجم الذي يحقق أقل تكلفة متوسطة أو أعلى إنتاجية ممكنة. وقد أشار Banker et al (1984) إلى أن عدم الكفاءة قد لا يعود دائماً إلى ضعف الأداء الفني، بل إلى العمل في حجم غير مناسب، سواء كان أكبر أو أصغر من الحجم الأمثل. وفي التحليل المحاسبي، تكتسب كفاءة الحجم أهمية لأنها: تقسر اختلاف الأداء بين شركات متشابهة تقنياً ولكن مختلفة حجماً، وتساعد على فصل أثر الحجم عن أثر الإدارة أو التشغيل. كما أن تجاهل هذا البعد قد يؤدي إلى تفسير خاطئ لدرجات الكفاءة، لا سيما في الأسواق التي تضم شركات متفاوتة الحجم، مثل الأسواق الناشئة.

٣. **الكفاءة التخصيصية والاقتصادية:** تشير الكفاءة التخصيصية إلى قدرة الشركة على اختيار المزيج الأمثل من المدخلات بالنظر إلى أسعارها النسبية، بما يحقق أقل تكلفة ممكنة للإنتاج. وعند الجمع بين الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية، تتحقق الكفاءة الاقتصادية الشاملة (Farrel, 1957). وعلى الرغم من أهمية هذا البعد من الناحية النظرية، فإن قياسه في البحوث يواجه قيوداً تطبيقية، نظراً لصعوبة الحصول على بيانات دقيقة لأسعار المدخلات داخل الشركات. لذلك، تميل معظم الدراسات المحاسبية إلى التركيز على الكفاءة الفنية وكفاءة الحجم، أو على مقاييس مركبة تعكس الأداء الكلي دون فصل صريح للكفاءة التخصيصية.

٤. **الكفاءة الإدارية والتنظيمية:** مع تطور الأدبيات، لم يعد ينظر إلى الكفاءة على أنها نتاج التكنولوجيا أو العمليات فقط، بل أصبحت تفهم بوصفها انعكاساً لقدرة الإدارة على ترشيد الموارد واتخاذ القرارات وتنظيم الأنشطة الداخلية. وفي هذا السياق، قدم (Demerjian et al, 2013) مقياساً للكفاءة يهدف إلى التقاط القدرة الإدارية في توليد الإيرادات من الموارد المتاحة، بعد التحكم في خصائص الشركة والقطاع. ويمثل هذا التوجه تحولاً مهماً في البحوث المحاسبية، إذ يربط الكفاءة بسلوك الإدارة وجودة القرارات التشغيلية والمالية والخصائص الداخلية التي قد تمتد آثارها إلى جودة المخرجات المحاسبية وتوقيتها. غير أن عدداً من الدراسات اللاحقة نبهت إلى أن التركيز على القدرة الإدارية وحدها قد لا يعكس كفاءة الشركة ككل، لأن الأداء النهائي هو نتاج تفاعل الإدارة مع بنية الشركة وانظمتها الداخلية وقيودها التنظيمية (Cui et al., 2025).

في ضوء ما سبق، تتجه الأدبيات الحديثة إلى تبني مفهوم شامل لكفاءة الشركة يجمع بين الكفاءة الفنية وكفاءة الحجم والأبعاد الإدارية والتنظيمية، وذلك باستخدام أدوات قادرة على التقاط هذه الأبعاد مجتمعة، مثل تحليل مغلف البيانات المعتمد على البيانات المالية (FinDEA). ويعد هذا التوجه ملائماً لبحوث المحاسبة وأسواق المال، لأنه يسمح بربط الكفاءة مباشرة بالخصائص المحاسبية، بدلاً من حصرها في مؤشرات أداء تقليدية قد تعكس نتائج نهائية أكثر مما تعكس كفاءة استخدام الموارد.

ثالثاً: قياس كفاءة الشركة في البحوث المحاسبية

بعد تحديد مفهوم كفاءة الشركة وتمييز أبعادها المختلفة، تبرز مسألة قياس هذه الكفاءة بوصفها خطوة منهجية حاسمة في البحوث المحاسبية، إذ يختلف اختيار أداة القياس باختلاف طبيعة السؤال البحثي والبعد المراد التقاطه من مفهوم الكفاءة. ففي حين تستخدم المؤشرات المحاسبية التقليدية، مثل العائد على الأصول أو هامش الربح، على نطاق واسع كمقياس للأداء، فإنها لا تعد مقاييس مباشرة لكفاءة الشركة، لأنها تركز على النتائج النهائية دون أن تعكس قدرة الشركة على تحويل الموارد إلى مخرجات مقارنة بالشركات الأخرى (Coelli et al., 2005; Cui et al., 2025). كما أن هذه المؤشرات غالباً ما تكون أحادية البعد، وتتأثر بعوامل ظرفية وسياسات قياس محاسبية، مما يحد من قدرتها على عزل مفهوم الكفاءة بمعناه التشغيلي والتنظيمي (Barney, 1991).

في هذا السياق، برز تحليل مغلف البيانات (DEA) كمنهجية ملائمة لقياس كفاءة الشركة، لكونه إطاراً حديثاً لا معلمياً يتيح قياس الكفاءة النسبية في ظل تعدد المدخلات والمخرجات، دون افتراض شكل دالي محدد للعلاقة بينها (Demerjian & Lev, 2021)، ويقوم هذا المنهج على بناء حد كفاءة مستمد من أفضل الممارسات داخل العينة، ثم تقييم أداء كل شركة مقارنة بهذا الحد، وهو ما يجعله مناسباً لتحليل الفروق في كفاءة استخدام الموارد بين الشركات داخل القطاع أو السوق الواحد (Coelli et al., 2005). ومع انتقال الاهتمام إلى الشركات المدرجة وأسواق المال، تطورت تطبيقات DEA لتشمل ما يعرف بـ تحليل مغلف البيانات المعتمد على البيانات المالية (FinDEA)، إذ تستخدم متغيرات مستخرجة من القوائم المالية بوصفها مدخلات ومخرجات لقياس الكفاءة. وقد حظي هذا التوجه باهتمام متزايد في الأدبيات الحديثة، لكونه يوفر حلاً عملياً لمشكلة توافر البيانات، ويتيح ربط الكفاءة مباشرة بخصائص محاسبية وتنظيمية للشركة (Demerjian & Lev, 2021; Demerjian et al., 2013). ويشير Cui et al (2025) إلى أن FinDEA أصبح إطاراً شائعاً في البحوث المحاسبية، ويؤكدون على ضرورة الحذر من التحيزات المحتملة الناتجة عن خيارات القياس المحاسبي وتجميع البيانات.

وفي هذا السياق، قدم (Demerjian et al (2012) مقياساً مهماً للكفاءة يعتمد على DEA لقياس القدرة الإدارية في توليد الإيرادات من الموارد المتاحة، بعد فصل هذا الأثر عن خصائص الشركة والقطاع. وقد مثل هذا العمل نقطة تحول في إدماج منهجيات الكفاءة ضمن الأدبيات المحاسبية، إلا أن الأدبيات اللاحقة نبهت إلى أن هذا المقياس يركز على جانب محدد من الكفاءة يتمثل في القدرة الإدارية، ولا يعكس بالضرورة كفاءة الشركة كنظومة تنظيمية متكاملة تشمل النظم والعمليات وتنسيق الموارد (Baik et al., 2012; Cui et al., 2025).

وبناءً على ذلك، يعد اختيار DEA/FinDEA في الدراسة الحالية خياراً منسجماً مع الإطار النظري للبحث، إذ يسمح بقياس كفاءة الشركة بوصفها خاصية تنظيمية متعددة الأبعاد وقابلة للمقارنة بين الشركات، ويهيئ أساساً مناسباً للانتقال إلى تحليل أثرها في المخرجات المحاسبية والزمنية، ولا سيما فجوة التقرير المالي.

رابعاً: فجوة التقرير المالي بوصفها مخرجاً زمنياً

تشير فجوة التقرير المالي إلى الفاصل الزمني بين نهاية الفترة المالية للشركة وتاريخ إصدار التقارير المالية، وتعد من المؤشرات الزمنية المهمة في بحوث المحاسبة وأسواق المال. ويعكس هذا الفاصل سرعة انتقال نتائج النشاط الاقتصادي للشركة من مرحلة التنفيذ إلى مرحلة التوثيق المحاسبي والنشر، بما يجعل فجوة التقرير المالي مقياساً عملياً لقدرة الشركة على إنجاز عملياتها المحاسبية في الوقت المناسب (Whittred & Zimmer, 1984).

وقد تناولت الأدبيات المبكرة فجوة التقرير المالي من منظور الظروف غير المواتية للشركة، إذ افترضت أن التأخر في إصدار التقارير المالية يرتبط بحالات التعقيد أو الضغوط التشغيلية والمالية. ففي دراسة رائدة، أشار Whittred & Zimmer (1984)

إلى أن الشركات التي تواجه صعوبات مالية تميل إلى تسجيل فجوات زمنية أطول، بما يعكس ارتفاع درجة عدم التأكد وتعقيد المعالجات المحاسبية. وقد أسست هذه الأعمال المبكرة لفهم فجوة التقرير المالي بوصفها نتيجة محتملة لاختلالات داخلية في أداء الشركة، لا مجرد مسألة إجرائية.

ومع تطور الأدبيات، توسع نطاق تفسير فجوة التقرير المالي ليشمل خصائص تنظيمية وهيكلية أوسع. فقد أظهرت دراسات لاحقة أن طول الفجوة يتأثر بعوامل مثل حجم الشركة وتعقيد نشاطها وتعدد عملياتها، وهيكل ملكيتها وبيئتها المؤسسية، مع التأكيد على أن الفجوة لا يمكن تفسيرها بعامل واحد فقط (Agyei-Mensah, 2018; Reheul et al., 2014). ويعكس هذا التوجه انتقال الأدبيات من تفسير أحادي إلى تفسير متعدد الأبعاد، يرى فجوة التقرير المالي بوصفها نتاجاً لتفاعل مجموعة من الخصائص الداخلية والخارجية للشركة.

وفي هذا السياق، لم يعد ينظر إلى فجوة التقرير المالي على أنها نتيجة تنظيمية بحتة تعتمد على القواعد الزمنية لإصدار التقارير المالية، بل بوصفها محصلة تشغيلية ومحاسبية تتأثر بقدرة الشركة على تنظيم عملياتها الداخلية وإنجاز متطلبات الإغلاق المحاسبي بكفاءة. وقد دعمت دراسات حديثة هذا المنظور من خلال إظهار أن الفجوة الزمنية تختلف بين شركات تخضع لنفس الإطار التنظيمي، بما يشير إلى دور الخصائص الداخلية في تفسير هذا التباين (Agyei-Mensah, 2018; Lawal & Shinozawa, 2024).

كما حظيت فجوة التقرير المالي باهتمام كبير في دراسات الأسواق الناشئة، إذ تعد الهياكل التشغيلية والمؤسسية أكثر تبايناً مقارنة بالأسواق المتقدمة. ففي هذا السياق، أظهرت بعض الدراسات أن فجوة التقرير المالي تتأثر بعوامل محاسبية داخلية، مثل طبيعة التقديرات المستخدمة وتعقيد المعالجة المحاسبية، وهو ما يربط الفجوة بسلوكيات وخصائص محاسبية تتجاوز مجرد الامتثال الزمني (Akhori et al., 2019; Akhori & Oseghale, 2017). كما أكدت دراسات أخرى أن الصدمات المؤسسية أو البيئية قد تؤدي إلى اتساع الفجوة الزمنية، بما يعكس حساسية فجوة التقرير المالي للقدرة التشغيلية الداخلية للشركات (Anaba et al., 2025; Lawal & Shinozawa, 2024).

وفي البحوث التجريبية تقاس فجوة التقرير المالي بعدد الأيام بين نهاية الفترة المالية وتاريخ إصدار التقارير المالية، وتستخدم بوصفها متغيراً كمياً يعكس سرعة إصدار التقارير. ويتيح هذا القياس المقارنة بين الشركات داخل السوق الواحد، حتى في ظل وجود سقف زمني تنظيمي موحدة، إذ يكشف عن اختلافات جوهرية في قدرة الشركات على إدارة الزمن المرتبط بإعداد التقارير المالية. وبناءً على ما سبق، يمكن النظر إلى فجوة التقرير المالي بوصفها نتيجة زمنية لخصائص داخلية للشركة، تعكس كفاءة تنظيم العمليات المحاسبية والتشغيلية، وليس مجرد انعكاس للبيئة التنظيمية.

خامساً: الأسس النظرية المفسرة للعلاقة بين كفاءة الشركة وفجوة التقرير المالي

يمكن تفسير العلاقة بين كفاءة الشركة وفجوة التقرير المالي من خلال عدة نظريات تفسر السلوك التنظيمي للشركات وآليات إنتاج المعلومات المحاسبية. وهي على النحو الآتي:

١- نظرية الوكالة

توفر نظرية الوكالة إطاراً أساسياً لفهم فجوة التقرير المالي بوصفها نتيجة لعدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح. وفقاً لـ (Jensen & Meckling, 1976)، تنشأ تكاليف الوكالة عندما تختلف مصالح الإدارة عن مصالح الملاك، الأمر الذي يتطلب آليات تنظيمية ورقابية إضافية لضبط السلوك الإداري. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى كفاءة الشركة باعتبارها مؤشراً على قدرة الإدارة على استخدام الموارد وتنسيق العمليات بكفاءة، مما يقلل التعقيد التنظيمي وتكاليف المعالجة الداخلية للمعلومات. كما أن الشركات التي تواجه صعوبات تشغيلية أو ضغوطاً مالية تميل إلى إظهار فترات أطول قبل إصدار تقاريرها المالية نتيجة زيادة عدم التأكد والحاجة إلى معالجة معلومات إضافية (Whittred & Zimmer, 1984). وعليه، فإن ارتفاع الكفاءة التشغيلية قد يسهم في تقليل فجوة التقرير المالي من خلال خفض تكاليف الوكالة وتحسين انسيابية إنتاج المعلومات داخل الشركة.

٢- نظرية الإشارة

من منظور نظرية الإشارة، ينظر إلى توقيت إصدار التقارير المالية باعتباره وسيلة تنقل من خلالها الإدارة معلومات ضمنية إلى السوق حول جودة الأداء التنظيمي. إذ تفترض النظرية أن الشركات ذات الأداء الأقوى تمتلك حافزاً لإرسال إشارات إيجابية تقلل من حالة عدم التأكد لدى المستثمرين (Spence, 1974). وفي هذا الإطار، يمكن تفسير تقليص فجوة التقرير المالي لدى الشركات الكفوء بوصفه إشارة إلى فعالية نظمها التشغيلية وقدرتها على التحكم في عملياتها الداخلية. وقد أظهرت الأدلة التجريبية أن اختلاف توقيت إصدار التقارير بين شركات تخضع للبيئة التنظيمية نفسها يعكس فروقاً في الخصائص الداخلية وليس القيود النظامية فقط (Agyei-Mensah, 2018). وبالتالي، قد تستخدم الشركات الأعلى كفاءة سرعة إصدار التقارير كإشارة ضمنية على جودة أدائها واستقرار عملياتها.

٣- نظرية أصحاب المصالح

تركز نظرية أصحاب المصالح على مسؤولية الشركة تجاه مجموعة واسعة من الأطراف المعنية، وليس المساهمين فقط (Freeman, 2010). وفي هذا السياق، يمثل تقليل فجوة التقرير المالي استجابة لمتطلبات أصحاب المصالح بالحصول على معلومات في الوقت المناسب لدعم قراراتهم الاقتصادية. وتكون الشركات الأكثر كفاءة عادةً أكثر قدرة على تحقيق هذا التوازن نتيجة امتلاكها هياكل تنظيمية وأنظمة معلومات أكثر فاعلية تسمح بمعالجة البيانات التشغيلية والمحاسبية بسرعة أعلى. فضلاً عن

ذلك فإن خصائص الشركة الداخلية، بما في ذلك التنظيم الإداري وتعقيد النشاط، تلعب دوراً مهماً في تفسير التباين في فجوة التقرير المالي بين الشركات (Reheul et al., 2014)، مما يدعم تفسير الفجوة باعتبارها نتيجة لقدرات تنظيمية داخلية.

٤- نظرية الموارد

توفر نظرية الموارد تفسيراً تكميلياً للعلاقة بين الكفاءة وفجوة التقرير المالي، إذ ينظر إلى الكفاءة بوصفها انعكاساً لقدرات تنظيمية مترابطة تمثل مورداً استراتيجياً للشركة (Barney, 1991). وتشمل هذه القدرات جودة نظم المعلومات وكفاءة العمليات الداخلية ومستوى التنسيق بين الوحدات التنظيمية. وعندما تمتلك الشركة هذه الموارد التنظيمية بكفاءة عالية، تصبح أكثر قدرة على تحويل البيانات التشغيلية إلى معلومات محاسبية بصورة أسرع وأكثر انتظاماً. وقد أظهر (Demerjian et al., 2012) أن الكفاءة الإدارية تعكس قدرة الإدارة على تحويل الموارد إلى مخرجات اقتصادية بفعالية، وهو ما يمكن أن يمتد تأثيره إلى سرعة إنجاز العمليات المرتبطة بإعداد التقارير المالية.

وعليه، يشير التكامل بين هذه النظريات إلى أن كفاءة الشركة لا تمثل مجرد مؤشر أداء تشغيلي، بل تعكس قدرة تنظيمية تؤثر في سرعة تحويل الأحداث الاقتصادية إلى تقارير مالية مكتملة، بما يجعل فجوة التقرير المالي نتيجة محتملة لجودة التنسيق الداخلي وكفاءة إدارة الموارد داخل الشركة.

سادساً: كفاءة الشركة وفجوة التقرير المالي

يستند الربط بين كفاءة الشركة وفجوة التقرير المالي إلى منطق مفاده أن الفجوة الزمنية لإصدار التقارير المالية لا تمثل إجراءً شكلياً معزولاً، بل تعد مخرجاً تنظيمياً لعمليات داخلية معقدة تشمل التخطيط وتجميع البيانات والمعالجة المحاسبية والتنسيق بين الوحدات الوظيفية المختلفة داخل الشركة. ومن هذا المنظور، فإن اختلاف فجوة التقرير المالي بين الشركات التي تعمل في بيئة تنظيمية واحدة يشير إلى أن هذا الاختلاف يعكس بدرجة كبيرة تبايناً في قدرات الشركات على إدارة مواردها وعملياتها بكفاءة، وليس مجرد اختلاف في الالتزام الزمني.

وتعرف كفاءة الشركة، كما بينا سابقاً، بوصفها القدرة النسبية على تحويل الموارد المتاحة إلى مخرجات بأقل قدر من الهدر. ولا يقتصر هذا الهدر على الموارد المادية أو المالية، بل يمتد ليشمل هدر الوقت الناتج عن ضعف التنسيق أو تكرار الإجراءات أو تعقيد العمليات الداخلية. وعليه، فإن الشركات الأكثر كفاءة من المتوقع أن تتمتع بقدرة أعلى على تنظيم عمليات الإغلاق المحاسبي وتدفق المعلومات بين الإدارات وإنجاز متطلبات إعداد التقارير المالية ضمن إطار زمني أقصر مقارنة بالشركات الأقل كفاءة.

وتتسجم هذه الرؤية مع الأدبيات المبكرة التي فسرت فجوة التقرير المالي بوصفها انعكاساً لظروف تشغيلية غير مواتية داخل الشركة (Whittred & Zimmer, 1984). وعلى الرغم من أن هذه الدراسة لم تتناول الكفاءة بوصفها متغيراً مستقلاً، إلا أن نتائجها توحي ضمناً بأن ضعف القدرة التشغيلية والتنظيمية يمثل عاملاً أساسياً في اتساع فجوة التقرير المالي.

وينطلق التفسير النظري لفجوة التقرير المالي من كونها مؤشراً زمنياً يعكس كفاءة البنية التنظيمية الداخلية للشركة بقدر ما يعكس التزامها بالمتطلبات النظامية. فحتى في ظل خضوع الشركات للأطر الزمنية نفسها، يظل التباين في فجوة التقرير المالي قائماً، وهو ما يشير إلى أن هذا التباين ينبع من اختلاف القدرات التشغيلية وآليات التنسيق الداخلي بين الشركات (Akhori et al., 2019). ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى فجوة التقرير المالي بوصفها مخرجاً تنظيمياً يتأثر بفعالية تخطيط الموارد وانسيابية تدفق المعلومات وقدرة النظم المحاسبية على التعامل مع التعقيد التشغيلي بكفاءة.

وفي هذا السياق، تكتسب كفاءة الشركة بعداً تفسيرياً محورياً، إذ تعكس قدرة الإدارة على مواءمة الموارد مع متطلبات النشاط وتقليل الاختناقات التشغيلية التي قد تقضي إلى تأخير إنجاز التقارير المالية. فالشركات الأعلى كفاءة تكون، من الناحية النظرية، أكثر قدرة على احتواء تعقيد التقديرات المحاسبية، وضبط توقيت العمليات الداخلية، والحفاظ على اتساق إجراءات الإغلاق المحاسبي، بما يؤدي إلى فجوة تقرير مالي أقصر نسبياً. ويزداد وضوح هذا الدور في البيئات التي تتسم بتباين مؤسسي أو تغيرات هيكلية، إذ تعمل الكفاءة كآلية امتصاص للصدمات التنظيمية، بما يحد من امتداد الفجوة الزمنية لإعداد التقارير المالية. وبناءً على ذلك، يمكن تأطير العلاقة بين كفاءة الشركة وفجوة التقرير المالي ضمن إطار سببي يرى أن الكفاءة لا تؤثر فقط في مستوى الأداء أو الربحية، بل تمتد آثارها إلى المخرجات الزمنية للعمليات المحاسبية. ويعد هذا التأطير منسجماً مع المنظور الذي يعامل فجوة التقرير المالي بوصفها نتيجة تنظيمية وتشغيلية داخلية، قابلة للتفسير من خلال خصائص الشركة وقدراتها، وليس مجرد انعكاس للبيئة التنظيمية أو المتطلبات النظامية.

سابعاً: دور كفاءة الشركة في تسريع العمليات المحاسبية الداخلية

ترتبط كفاءة الشركة بقدرتها على تنظيم الموارد والعمليات التشغيلية بطريقة تقلل التعقيد الداخلي وتعزز كفاءة تدفق المعلومات عبر الوحدات التنظيمية. فالشركات التي تحقق مستويات مرتفعة من الكفاءة التشغيلية غالباً ما تعتمد على نظم معلومات مالية أكثر تكاملاً، وإجراءات عمل معيارية تقلل ازدواجية المعالجة وتأخر انتقال البيانات بين الأقسام المختلفة. ويشير المنظور القائم على الموارد إلى أن الكفاءة تمثل انعكاساً لقدرات تنظيمية داخلية مثل جودة الأنظمة الرقمية والتنسيق الإداري التي تمكن الشركة من تحويل البيانات التشغيلية إلى معلومات محاسبية بصورة أسرع وأكثر اتساقاً (Barney, 1991). كما يوضح (Demerjian et al., 2012) أن الكفاءة الإدارية تعكس قدرة الإدارة على استغلال الموارد بفعالية في توليد المخرجات الاقتصادية، وهي قدرة تمتد بطبيعتها إلى تحسين كفاءة إنتاج المعلومات المحاسبية داخل الشركة، بما يقلل الزمن اللازم لمعالجة البيانات المالية.

فضلاً عن ذلك، لا يقتصر أثر الكفاءة على تحسين الأداء التشغيلي فحسب، بل يمتد ليشمل تسريع دورة إعداد المعلومات المحاسبية من خلال تقليل الأخطاء الإجرائية والحاجة إلى إعادة المعالجة أو التسويات المتكررة. فكلما كانت العمليات الداخلية أكثر كفاءة،

انخفضت درجة عدم التأكد المرتبطة بالتقديرات المحاسبية، وأصبحت عملية إغلاق الحسابات الدورية أكثر انتظاماً واستقراراً. وتدعم الأدلة الحديثة هذا الطرح، إذ تشير الدراسات إلى أن جودة العمليات الداخلية والبنية التنظيمية الفعالة تسهم في تحسين سرعة إنتاج التقارير المالية وتقليل التأخيرات الزمنية المرتبطة بها، خصوصاً في البيئات التي تتباين فيها القدرات التشغيلية بين الشركات (Agyei-Mensah, 2018؛ Habib, Hasan, & Jiang, 2021). وبذلك يمكن النظر إلى كفاءة الشركة بوصفها عاملاً تنظيمياً يقلل العبء الزمني للعملية المحاسبية عبر تحسين جودة المعالجة الداخلية للمعلومات المالية.

ثامناً: جودة الأرباح كخاصية للعملية المحاسبية

تفهم جودة الأرباح في الأدبيات المحاسبية المتقدمة على أنها خاصية متأصلة في العملية المحاسبية ذاتها، وليست مجرد سمة للمخرجات الرقمية التي تظهر في قائمة الدخل. فالأرباح لا يتم إنتاجها بصورة ميكانيكية، بل هي حصيلة سلسلة من القرارات والإجراءات التي تشمل تحديد توقيت الاعتراف وتقدير الاستحقاقات وتطبيق السياسات المحاسبية وتنسيق المعلومات بين الفترات الزمنية المختلفة. ومن هذا المنظور، تعكس جودة الأرباح مدى انضباط واتساق عملية القياس المحاسبي في تمثيل الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، أكثر مما تعكس مستوى الربح المتحقق بحد ذاته (Dechow & Dichev, 2002). ويعد الربط بين جودة الأرباح وجودة العملية المحاسبية امتداداً طبيعياً للفلسفة المحاسبية القائمة على أساس الاستحقاق، والتي تقتض أن وظيفة المحاسبة لا تقتصر على تسجيل التدفقات النقدية، بل تهدف إلى تخصيصها زمنياً بطريقة تعكس جوهر النشاط الاقتصادي. غير أن هذا التخصيص الزمني يستلزم استخدام التقديرات والأحكام المهنية، ما يجعل العملية المحاسبية عرضة لعدم الدقة أو التحيز (Dechow et al., 2010). وفي هذا السياق، قدم (Dechow & Dichev, 2002) رأياً مهماً يرى أن جودة الأرباح تتحدد بمدى دقة مواعمة الاستحقاقات مع التدفقات النقدية الفعلية، بحيث تمثل الأخطاء في هذه المواعمة مؤشراً مباشراً على انخفاض جودة العملية المحاسبية، وليس مجرد تقلب عابر في الأرباح. وتدعم الأدبيات اللاحقة هذا التصور من خلال تأكيد أن جودة الأرباح تعكس خصائص تنظيمية وإجرائية داخل الشركة، مثل كفاءة نظم المعلومات المحاسبية ووضوح السياسات المحاسبية واستقرار بيئة التشغيل وقدرة الإدارة على تطبيق الأحكام المهنية بصورة متسقة عبر الزمن (Francis et al., 2005). فالأرباح الأعلى جودة غالباً ما تكون نتاج عمليات محاسبية تتسم بالبساطة النسبية وانخفاض الاعتماد على تقديرات معقدة أو غير متكررة وارتفاع درجة الاتساق بين الفترات. وبذلك، تصبح جودة الأرباح مؤشراً على سلامة البنية الإجرائية للمحاسبة داخل الشركة، لا مجرد نتيجة لسلوك محاسبي في فترة معينة. ومن منظور أعمق، يمكن النظر إلى جودة الأرباح بوصفها مظهراً من مظاهر العقلانية التنظيمية في العملية المحاسبية، إذ تعكس قدرة الشركة على تحويل الأحداث الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بصورة منهجية ومنضبطة. فكلما اتسمت العملية المحاسبية بدرجة أعلى من التنظيم والاتساق، زادت قدرة الأرباح على تمثيل الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة عبر الزمن، وقلت الحاجة إلى إعادة التقدير أو المعالجة اللاحقة (Dechow et al., 2010). وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض جودة الأرباح قد يشير إلى خلل في تصميم العملية المحاسبية أو في تطبيقها العملي، سواء نتيجة ضعف النظم أو تعقيد النشاط أو عدم استقرار البيئة التشغيلية وهو ما يحد من كفاءة تحويل الأحداث الاقتصادية إلى مخرجات محاسبية ذات دلالة (Bushman & Smith, 2001; McNichols, 2002).

وبناءً على ذلك، فإن التعامل مع جودة الأرباح كخاصية للعملية المحاسبية يتيح فهماً أعمق لدورها في الدراسات المحاسبية، إذ يخرج بها من إطار المتغير الناتج إلى إطار الآلية الداخلية التي تؤثر في خصائص أخرى للتقارير المالية، بما في ذلك توقيت إعدادها وإصدارها. ويعد هذا الفهم أساسياً عند توظيف جودة الأرباح في نماذج تحليلية أكثر تعقيداً، مثل نماذج الدور التفاعلي، إذ لا تكون جودة الأرباح مجرد عامل إضافي، بل تعبيراً عن جودة البنية المحاسبية التي تعمل من خلالها بقية خصائص الشركة.

تاسعاً: أبعاد جودة الأرباح

تتجسد جودة الأرباح في الأدبيات المحاسبية من خلال مجموعة من الأبعاد المتكاملة التي تعكس في مجموعها مدى كفاءة العملية المحاسبية وقدرتها على تمثيل الأداء الاقتصادي عبر الزمن. لذا يعرض الباحث في هذا الجزء من البحث هذه الأبعاد على النحو الآتي:

١- **جودة الاستحقاقات:** يعد هذا البعد من أكثر أبعاد جودة الأرباح مركزية، لكونه يرتبط مباشرة بآلية القياس على أساس الاستحقاق وبمستوى الدقة في مواعمة الإيرادات والمصروفات مع التدفقات النقدية المرتبطة بها. فارتفاع أخطاء تقدير الاستحقاقات يشير إلى ضعف جودة المعالجة المحاسبية وزيادة الضوضاء الإجرائية، وهو ما يعكس تعقيداً أكبر في العملية المحاسبية وعدم استقرار في القياس (Dechow & Dichev, 2002). وأكدت الدراسات اللاحقة على أن جودة الاستحقاقات لا تمثل فقط مؤشراً على سلوك محاسبي معين، بل تعكس أيضاً كفاءة النظم المحاسبية والقدرة التنظيمية على معالجة المعلومات المالية بدقة (Hribar et al., 2014).

٢- **استمرارية الأرباح:** ويمثل بعد استمرارية الأرباح بعداً زمنياً أساسياً لجودة الأرباح، إذ يعكس مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية بوصفها تعبيراً عن الأداء الاقتصادي الأساس للشركة. وقد أظهرت الدراسات أن انخفاض استمرارية الأرباح غالباً ما يرتبط بارتفاع الاعتماد على عناصر مؤقتة أو غير متكررة، ما يزيد من تعقيد المعالجة المحاسبية ويضعف قدرة الأرباح على تمثيل الأداء الحقيقي (Donelson et al., 2011; Sloan, 1996). ومن هذا المنظور، تعد الاستمرارية مؤشراً على درجة الاتساق في تطبيق السياسات المحاسبية وعلى استقرار بيئة التشغيل التي تنتج الأرباح.

٣- التنبؤ بالأرباح: يمثل هذا البعد امتداداً منطقياً لبعدي جودة الاستحقاقات والاستمرارية، إذ يعكس انتظام الأرباح واستقرار نمطها الزمني بما يسمح باستخدامها كأساس للتوقعات المستقبلية. وقد بينت الأدبيات أن الأرباح الأعلى جودة تتسم بقابلية أكبر للتنبؤ، نتيجة انخفاض عدم التأكد المرتبط بالتقديرات المحاسبية وبساطة بنية الأرباح (Francis et al., 2005; Perotti & Wagenhofer, 2014). ويشير هذا البعد إلى أن جودة الأرباح ليست خاصية أحادية، بل بنية متعددة الأبعاد تعكس سلامة العملية المحاسبية في مستوياتها المختلفة.

عاشراً: أبعاد جودة الأرباح والبعد الزمني لإصدار التقارير المالية

لا يقتصر تأثير أبعاد جودة الأرباح على الخصائص المعلوماتية للأرباح ذاتها، بل يمتد ليشمل العامل الزمني المرتبط بإعداد التقارير المالية. فالعملية المحاسبية بطبيعتها عملية زمنية، وكلما ارتفع مستوى التعقيد وعدم التأكد في مكونات الأرباح، زادت الجهود والوقت اللازمان لإنجاز المعالجة المحاسبية في نهاية الفترة. وفي هذا الصدد، يمكن النظر إلى جودة الأرباح بوصفها عاملاً يحدد سهولة أو صعوبة الإغلاق المحاسبي، وليس مجرد سمة للمخرجات النهائية. فعلى مستوى جودة الاستحقاقات، يؤدي ارتفاع أخطاء التقدير إلى زيادة الحاجة إلى التسويات والمراجعات الداخلية وإعادة التقدير، وهو ما يضيف عبئاً زمنياً مباشراً على عملية إعداد التقارير المالية. وتشير الأدبيات إلى أن البيانات التي تتسم بانخفاض جودة الاستحقاقات تعاني من ارتفاع الضوضاء الإجرائية^٢، ما ينعكس في زيادة الجهد المحاسبي المطلوب لإنتاج أرقام نهائية قابلة للاعتماد (Chen et al., 2018). ويفهم من ذلك أن جودة الاستحقاقات تؤثر بصورة غير مباشرة في سرعة إنجاز التقارير المالية.

كما أن انخفاض استمرارية الأرباح يرتبط بارتفاع التقلبات وعدم الانتظام في الأداء، وهو ما يزيد من تعقيد توزيع البنود عبر الفترات المحاسبية. وقد أثبت (Donelson et al, 2011) أن ضعف العلاقة بين الإيرادات والمصروفات عبر الزمن يؤدي إلى زيادة التعقيد المحاسبي ويحد من كفاءة العملية المحاسبية. وهذا التعقيد قد ينعكس في صورة وقت أطول مطلوب لاستكمال إجراءات الإغلاق المحاسبي.

أما القابلية للتنبؤ بالأرباح، فتعكس درجة انتظام العملية المحاسبية واستقرارها، إذ تشير الأرباح الأكثر قابلية للتنبؤ إلى انخفاض مفاجآت الأرباح في نهاية الفترة وتقليل الحاجة إلى التعديلات أو المعالجات التصحيحية. وقد بينت الأدبيات التجريبية أن الممارسين ينظرون إلى جودة الأرباح بوصفها عاملاً يسهل العملية المحاسبية ويقلل من عدم التأكد المرتبط بها (Dichev et al., 2013). وبذلك، يمكن القول إن أبعاد جودة الأرباح تسهم في تشكيل العامل الزمني لإعداد التقارير المالية، وتلعب دوراً تفسيرياً مهماً في فهم التباين في فجوة التقرير المالي بين الشركات.

حادي عشر: كفاءة الشركة وجودة الأرباح وفجوة التقرير المالي

يمكن فهم العلاقة بين كفاءة الشركة وفجوة التقرير المالي بصورة أكثر عمقاً عند النظر إليها في ضوء جودة الأرباح بوصفها خاصية إجرائية تعكس طبيعة العملية المحاسبية التي تعمل من خلالها الكفاءة التشغيلية والتنظيمية. فالكفاءة تعبر عن قدرة الشركة على استخدام مواردها المتاحة بكفاءة وتقليل الهدر في مختلف أشكاله، بما في ذلك هدر الوقت الناتج عن ضعف التنسيق أو تعقيد العمليات، وهو ما يتسق مع الأدبيات التي تنظر إلى الكفاءة بوصفها قدرة تنظيمية متعددة الأبعاد.

في هذا السياق، تؤدي جودة الأرباح دوراً محورياً في تحديد مدى فاعلية الكفاءة في التأثير على الفجوة الزمنية. فالشركات ذات الكفاءة المرتفعة قد تمتلك نظم تشغيل وتنظيم فعالة، إلا أن أثر هذه الكفاءة على سرعة إعداد التقارير المالية يعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة الأرباح نفسها. فعندما تتسم الأرباح بجودة مرتفعة من حيث دقة الاستحقاقات والاستمرارية والقابلية للتنبؤ، تكون العملية المحاسبية أقل تعقيداً وأكثر اتساقاً، ما يسمح للكفاءة التشغيلية بأن تنعكس بصورة مباشرة في تقليص الزمن اللازم للإغلاق المحاسبي، وهو طرح يتسق مع الأدبيات التي تربط جودة الأرباح بانخفاض عدم التأكد والضوضاء الإجرائية في القياس المحاسبي (Francis et al., 2005; Hribar et al., 2014; Perotti & Wagenhofer, 2014). وعلى العكس من ذلك، قد تقيد قدرة الكفاءة التشغيلية على التأثير في فجوة التقرير المالي في البيانات التي تتسم بانخفاض جودة الأرباح. فارتفاع أخطاء تقدير الاستحقاقات أو ضعف استمرارية الأرباح يزيد من عدم التأكد المحاسبي ومن تعقيد الإجراءات المرتبطة بإعداد التقارير المالية، وهو ما قد يحد من قدرة الشركات الكفوءة على تقليص الفجوة الزمنية.

وبناءً على هذا المنظور، يمكن النظر إلى جودة الأرباح بوصفها آلية تفاعلية تعيد تشكيل العلاقة بين كفاءة الشركة وفجوة التقرير المالي، من خلال تأثيرها في مستوى التعقيد وعدم التأكد المرتبطتين بالعملية المحاسبية. فالكفاءة تحدد القدرة الكامنة على إدارة الموارد والوقت، في حين تحدد جودة الأرباح مدى سهولة تفعيل هذه القدرة في سياق إعداد التقارير المالية. ويتسق هذا الإطار مع الأدبيات التي تنظر إلى فجوة التقرير المالي كمحصلة لخصائص تشغيلية ومحاسبية داخلية، وليس كنتيجة تنظيمية بحتة (Aggei- Mensah, 2018; Reheul et al., 2014; Whittred & Zimmer, 1984).

^٢ الضوضاء الإجرائية تشير إلى الزيادة غير المنتظمة في الخطوات والإجراءات المحاسبية الداخلية التي تنشأ نتيجة ضعف دقة تقدير الاستحقاقات، وليس نتيجة تعقيد حقيقي في النشاط الاقتصادي نفسه.

المبحث الثالث: تصميم البحث

يعرض هذا القسم تصميم البحث المتبع في البحث، والذي يهدف إلى اختبار أثر كفاءة الشركة في فجوة التقرير المالي، مع تحليل الدور التفاعلي لجودة الأرباح، وذلك بالاعتماد على بيانات الشركات غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي (تداول). ويتضمن هذا القسم وصف العينة ومصادر البيانات، وتعريف المتغيرات الرئيسية والضابطة وطرق قياسها، فضلاً عن عرض النماذج الإحصائية المستخدمة لاختبار الفرضيات. ونظراً لطبيعة المتغير التابع الذي يقاس في صورة متغير وهمي ثنائي، يعتمد الباحث نماذج الانحدار اللوجستي لتقدير العلاقات محل الاهتمام، مع تضمين المتغيرات التفاعلية والمتغيرات الضابطة، بما يضمن اتساق التحليل الإحصائي مع طبيعة البيانات وأهداف الدراسة.

أولاً: وصف العينة

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات الشركات السعودية غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي (تداول) والبالغ عدده ١٤٠ شركة، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢٢. تم استبعاد الشركات العاملة في القطاع المالي نظراً لاختلاف طبيعة أنشطتها التنظيمية والمحاسبية. وبعد معالجة البيانات وإزالة المشاهدات التي تحتوي على بيانات مفقودة أو غير مكتملة في المتغيرات الرئيسية، بلغت العينة النهائية التي أُجري عليها التحليل الإحصائي ٢,٥٤١ مشاهدة (شركة-سنة) تمثل ١٢١ شركة موزعة على ٢١ سنة. تم الحصول على البيانات من الأستاذ الدكتور حميدة محمد عبد المجيد أستاذ المحاسبة في كلية التجارة جامعة الأزهر للفترة الممتدة من ٢٠١٩-٢٠٢٢ وتم عمل امتداد لهذه البيانات إلى عام ٢٠٢٢ من الموقع الرسمي لسوق المال السعودي (تداول) والمواقع الرسمية للشركات عينة البحث.

ثانياً: متغيرات البحث

أ- المتغير التابع: فجوة التقرير المالي

يتم قياس فجوة التقرير المالي في البحوث التجريبية بعدد الأيام من نهاية الفترة المالية إلى تاريخ إصدار التقارير المالية. ولغرض إدخالها كمتغير في نماذج الانحدار يتم تحويلها إلى متغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا وقعت فجوة التقرير للشركة i في السنة t دون وسيط العينة و(٠) خلاف ذلك، وهذا يعكس ما إذا كانت الشركة تعد من الشركات الأسرع نسبياً في إصدار تقاريرها المالية مقارنة بالشركات الأخرى ضمن العينة (Owusu-Ansah, 2000). ويعتمد هذا الإجراء لمراعات الاعتبارات الآتية: أولاً: تقليل أثر القيم المتطرفة في فجوة التقرير المالي، والتي قد تشوه نتائج الانحدار. ثانياً: التركيز على السلوك النسبي للشركات داخل نفس البيئة التنظيمية، بدلاً من الفروق المطلقة في عدد الأيام.

ب- المتغير المستقل: كفاءة الشركة

تقاس كفاءة الشركة في هذا البحث بالاعتماد على المنهجية التي طورها Demerjian et al. (2012)، والتي تهدف إلى تقدير الكفاءة النسبية للشركات في توليد الإيرادات من الموارد المتاحة باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA). وتعد هذه المنهجية من المقاييس الرائدة في الأدبيات المحاسبية المعاصرة، نظراً لقدرتها على قياس الكفاءة بوصفها خاصية تنظيمية شاملة، مع الحد من تأثير الاختلافات القطاعية والهيكلية بين الشركات. وتنطلق هذه المنهجية من افتراض أن الشركات تختلف في قدرتها على تحويل المدخلات التشغيلية والمالية إلى مخرجات اقتصادية، وأن هذه القدرة يمكن تقديرها من خلال مقارنة أداء كل شركة بأفضل أداء ملاحظ داخل مجموعة مرجعية متجانسة، دون افتراض شكل دالي محدد للعلاقة بين المدخلات والمخرجات، وهو ما يجعلها ملائمة لتحليل الكفاءة في البيانات التي تتسم بتعدد الموارد وتنوع نماذج الأعمال.

اذ يتم في المرحلة الأولى تقدير درجة الكفاءة الكلية للشركة باستخدام نموذج DEA موجه نحو تعظيم المخرجات (Output-Oriented DEA)، اذ من المفترض أن الشركات تسعى إلى تعظيم الإيرادات المتحققة من مستوى معين من الموارد. ويتم اعتماد الإيرادات بوصفها المخرج الرئيس، في حين تشمل المدخلات: تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات البيعية والإدارية والعمومية والأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. وتنتج عن هذا النموذج درجة كفاءة تتراوح بين (٠ و ١)، اذ تشير القيمة (١) إلى أن الشركة تقع على الحد الكفوء مقارنةً بالشركات الأخرى داخل العينة. ويمكن تمثيل معادلة الكفاءة في نموذج DEA كما يأتي:

$$EFF_{it} = \max \theta \dots \dots \dots (1)$$

Subject to:

$$\sum_{j=1}^N \lambda_j Y_{jt} \geq \theta Y_{it} \dots \dots \dots (2)$$

$$\sum_{j=1}^N \lambda_j X_{kjt} \leq X_{kit} \dots \dots \dots (3)$$

$$\lambda_j \geq 0 \forall j \dots \dots \dots (4)$$

$$\sum_{j=1}^N \lambda_j = 1 \dots \dots \dots (5)$$

ويقوم النموذج على تعظيم معامل الكفاءة θ ، الذي يعكس درجة كفاءة الشركة i في السنة t ، مع الخضوع لمجموعة من القيود التي تضمن اتساق العلاقة بين المدخلات والمخرجات. وبشروط قيد المخرجات أن يكون مجموع المخرجات المرجحة للشركات المقارنة، ممثلاً في الجانب الأيسر من المعادلة رقم (٢)، أكبر من أو يساوي المخرج المعدل للشركة محل التقييم المتمثل بالجانب الأيمن من المعادلة رقم (٢). كما يفرض قيد المدخلات ألا يتجاوز مجموع المدخلات المرجحة للشركات المرجعية المتمثل بالجانب الأيسر من المعادلة رقم (٣)، مستوى المدخل المقابل للشركة محل التقييم المتمثل بالجانب الأيمن من المعادلة لكل مدخل k ، وتمثل المتغيرات λ_j أوزاناً غير سالبة تستخدم لتكوين حد الكفاءة من مجموعة الشركات المرجعية، ويضمن شرط عدم السلبية المتمثل في المعادلة رقم (٤) أن يكون الحد الكفوء مكوناً من توليف خطي قابل للتفسير اقتصادياً. وتعد قيمة θ المستخلصة من هذا النموذج مؤشراً لدرجة الكفاءة النسبية للشركة، إذ تشير القيمة الأقرب إلى الواحد الصحيح إلى كفاءة أعلى في استخدام الموارد المتاحة.

ت- المتغير التفاعلي: جودة الأرباح

يوظف الباحث في هذا البحث نموذج (2002) Dechow & Dichev لقياس جودة الأرباح، والذي يعد من أكثر النماذج استخداماً في الأدبيات المحاسبية، من خلال تقييم دقة تقدير الاستحقاقات وعلاقتها بالتدفقات النقدية التشغيلية عبر الزمن. وينطلق هذا النموذج من أن الأرباح الأعلى جودة هي تلك التي تكون استحقاقاتها أكثر مواءمة للتدفقات النقدية المرتبطة بها، في حين تعكس الانحرافات الأكبر بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية انخفاضاً في جودة الأرباح. ويتم احتساب إجمالي الاستحقاقات بوصفها الفرق بين صافي الربح والتدفقات النقدية التشغيلية، ثم تقدر معادلة انحدار تربط إجمالي الاستحقاقات بالتدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة والحالية واللاحقة، وذلك لالتقاط أخطاء التقدير في الاستحقاقات عبر الزمن. ويتم التعبير عن بواقي هذا الانحدار على أنها مقياس يعكس جودة الأرباح، إذ تشير القيم المطلقة الأكبر للبواقي إلى انخفاض جودة الأرباح. ويمكن تمثيل معادلة الانحدار لهذا النموذج كما يأتي:

$$WCACC_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 CFO_{it-1} + \alpha_2 CFO_{it} + \alpha_3 CFO_{it+1} + \varepsilon_{it} \dots (6)$$

اذ تمثل استحقاقات رأس المال العامل $WCACC_{it}$ المتغير التابع في النموذج، وتعكس الجزء من الأرباح الذي لا يقابله تدفق نقدي تشغيلي مباشر خلال الفترة. ويستخدم هذا المتغير لقياس مدى دقة التخصيص الزمني للتدفقات النقدية ضمن النظام المحاسبي. أما المتغيرات المستقلة الرئيسية فتتمثل في التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة $\alpha_1 CFO_{it-1}$ ، والحالية $\alpha_2 CFO_{it}$ ، واللاحقة $\alpha_3 CFO_{it+1}$ ، والتي تعكس قدرة الاستحقاقات على ربط الأداء المحاسبي بالتدفقات النقدية المحققة عبر الزمن. ومن المفترض في النموذج أن الاستحقاقات عالية الجودة تشير إلى ارتباط قوي ومنظم بهذه التدفقات، في حين تشير البواقي ε_{it} إلى أخطاء تقدير الاستحقاقات، والتي تستخدم كمؤشر عكسي لجودة الأرباح، إذ تشير القيم الأصغر للبواقي إلى جودة أرباح أعلى، والعكس صحيح.

ث- المتغيرات الضابطة

لضبط أثر العوامل الأخرى التي قد تؤثر في فجوة التقرير المالي، ولتقليل احتمال التحيز الناتج عن المتغيرات الأخرى، تضمنت الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة الشائعة في الأدبيات المحاسبية، شملت حجم الشركة (Size)، والرافعة المالية (LEV)، والعائد على الأصول (ROA)، والسيولة (Liquidity)، وعمر الشركة (Age)، والنمو (Growth). ويقاس حجم الشركة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول. كما تقاس الرافعة المالية بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول. ويستخدم العائد على الأصول، المقاس بنسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول، كمؤشر على الأداء المالي العام للشركة. في حين تقاس السيولة بنسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة، للتحكم في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وما يترتب عليها من آثار تشغيلية. كذلك يدرج عمر الشركة، المقاس بعدد السنوات منذ التأسيس، للتحكم في أثر الخبرة التنظيمية واستقرار النظم الداخلية. وأخيراً، يقاس النمو بمعدل التغير السنوي في الإيرادات، للتحكم في أثر التوسع والنشاط المتغير للشركة، والذي قد يرتبط بزيادة تعقيد العمليات المحاسبية. ويهدف إدراج هذه المتغيرات مجتمعة إلى عزل الأثر الصافي لكل من كفاءة الشركة وجودة الأرباح في فجوة التقرير المالي، وتعزيز الصلاحية التفسيرية للنموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة.

ثالثاً: نماذج اختبار الفرضيات

نظراً لأن المتغير التابع في هذه الدراسة يتمثل في فجوة التقرير المالي المقاسة كمتغير ثنائي يأخذ القيمة (١) عندما تكون فجوة التقرير للشركة أقل من وسيط العينة، والقيمة (٠) خلاف ذلك، فقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي (Logistic Regression) في اختبار جميع فرضيات الدراسة. ويعد الانحدار اللوجستي الأسلوب الإحصائي الأنسب في الحالات التي يكون فيها المتغير التابع ذا طبيعة ثنائية، إذ يسمح بتقدير احتمال وقوع الحدث محل الدراسة بدلالة المتغيرات المستقلة، مع تجنب المشكلات الإحصائية المرتبطة باستخدام نماذج الانحدار الخطي التقليدي مع المتغيرات المحدودة القيم.

١- نموذج اختبار الفرضية الاولى

من اجل اختبار الفرضية الاولى والتي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لكفاءة الشركة في فجوة التقرير المالي تم تقدير النموذج الاتي:

$$Lag_{it} = \beta_0 + \beta_1 EFF_{it} + \beta_2 Controls_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (7)$$

اذ يشير Lag_{it} الى فجوة التقرير المالي للشركة i في السنة t ، في حين يشير $\beta_1 EFF_{it}$ الى كفاءة الشركة i في السنة t ، اما المتغير $\beta_2 Controls_{it}$ فيشير الى المتغيرات الضابطة والتي تم تعريفها أعلاه.

٢- نموذج اختبار الفرضية الثانية

من اجل اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأرباح في فجوة التقرير المالي تم تقدير النموذج الاتي:

$$Lag_{it} = \beta_0 + \beta_1 EQ_{it} + \beta_2 Controls_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (8)$$

اذ يمثل المتغير $\beta_1 EQ_{it}$ جودة الأرباح للشركة i في السنة t ، اما باقي المتغيرات فقد تم تعريفها أعلاه.

٣- نموذج اختبار الفرضية الثالثة (النموذج التفاعلي)

من اجل اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على انه لا يوجد دور تفاعلي ذي دلالة معنوية لجودة الأرباح في العلاقة بين كفاءة الشركة وفجوة التقرير المالي تم تقدير النموذج التالي:

$$Lag_{it} = \beta_0 + \beta_1 EFF_{it} + \beta_2 EQ_{it} + \beta_3 EFF_{it} \times EQ_{it} + \beta_4 Controls_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots (9)$$

اذ يشير $\beta_3 EFF_{it} \times EQ_{it}$ الى الأثر التفاعلي للكفاءة وجودة الأرباح للشركة i في السنة t ، اما باقي المتغيرات فقد سبق تعريفها أعلاه.

المبحث الرابع: الإحصاء الوصفي وتحليل النتائج

أولاً: الإحصاء الوصفي

جدول (١): الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

Variable	Mean	Std. Dev.	Min	Max
Lag	0.399	0.490	0	1
EFF	0.679	0.274	0	1
EQ	11.980	0.960	9.890	14.250
Size	14.528	1.593	9.857	19.609
LEV	0.380	0.207	0.013	1
ROA	0.053	0.190	-0.440	0.490
Liquidity	1.190	0.750	0.120	3.450
Age	26.387	13.959	1	64
Growth	0.717	0.240	0	1.180

يوضح الجدول (١) ان خصائص توزيع البيانات تتسم بدرجة مناسبة من الاتساق، بما يدعم ملاءمتها للتحليل اللاحق. إذ يظهر المتغير التابع، المتمثل في فجوة التقرير المالي بصيغته الوهمية، توزيعاً متوازناً نسبياً، اذ تمثل الشركات ذات الفجوة الأقل من وسيط العينة نحو ٤٠٪ من إجمالي المشاهدات، وهو ما يوفر تبايناً كافياً لتقدير نماذج الانحدار اللوجستي. كما أن متغير كفاءة الشركة يتوزع ضمن مجاله النظري بين الصفر والواحد، مع انحراف معياري معتدل يعكس اختلافاً حقيقياً في مستويات الكفاءة النسبية بين الشركات داخل العينة. وفيما يتعلق بجودة الأرباح، يتضح من خلال النتائج في الجدول ان هناك تباين معقول بين الشركات، بما يعكس اختلافاً في دقة تقدير الاستحقاقات. أما مؤشرات المتغيرات الضابطة، فتشير الى خصائص إحصائية مستقرة تعكس تنوع الهياكل التشغيلية والمالية داخل العينة. وبشكل عام تدعم هذه الإحصاءات الوصفية صلاحية البيانات المستخدمة وتوفر أساساً ملائماً لتقدير النماذج الإحصائية واختبار فرضيات البحث.

جدول (٢): مصفوفة الارتباط

Variable	Lag	EFF	EQ	Size	LEV	ROA	Liquidity	Age	Growth
Lag	1.000								
EFF	0.043	1							
EQ	-0.049	0.006	1						
Size	-0.102	-0.134	0.579	1					
LEV	-0.067	-0.052	0.197	0.288	1				
ROA	0.010	0.179	-0.008	0.136	-0.112	1			
Liquidity	0.045	-0.092	0.000	0.014	0.005	-0.006	1		
Age	0.039	0.072	-0.178	-0.197	-0.293	0.022	-0.027	1	
Growth	0.020	0.068	0.010	0.010	-0.006	0.002	-0.012	-0.038	1

تشير مصفوفة الارتباط في الجدول (٢) إلى أن معاملات الارتباط بوجه عام منخفضة، ولا تؤثر وجود ارتباطات قوية بين المتغيرات المستقلة أو بينها وبين المتغير التابع. إذ تبقى جميع معاملات الارتباط دون المستويات الحرجة المتعارف عليها في الأدبيات، ما يقلل من احتمالات التعدد الخطي ويعزز ملاءمة استخدام نماذج الانحدار. وبوجه عام، تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستخدمة تلتقط أبعاداً مختلفة للخصائص التشغيلية والمالية للشركات، بما يوفر أساساً مناسباً للانتقال إلى التحليل اللاحق.

ثانياً: تحليل النتائج

١- نتائج اختبار الفرضية الأولى

جدول (٣): نتائج اختبار الفرضية الأولى

Variable	Coefficient (β)	Odds Ratio ($\exp\beta$)	Std. Error	z-statistic	p-value
Constant	0.662	1.940	1.119	0.59	0.554
EFF	0.640	1.900	0.406	1.58	0.115
Size	-0.087	0.920	0.066	-1.32	0.186
LEV	0.166	1.180	0.479	0.35	0.729
ROA	0.123	1.130	0.385	0.32	0.748
Liquidity	0.000	1.000	0.001	0.18	0.855
Age	0.006	1.010	0.005	1.22	0.222
Growth	0.000	1.000	0.000	0.34	0.735
N	2541				
Pseudo R ²	0.103				

تشير نتائج الانحدار اللوجستي المعروضة في الجدول (٣) إلى عدم وجود أدلة إحصائية كافية تدعم وجود أثر مباشر ذي دلالة معنوية لكفاءة الشركة في فجوة التقرير المالي، إذ جاء معامل كفاءة الشركة موجباً إلا أنه غير معنوي إحصائياً عند المستويات التقليدية للدلالة. وبناءً عليه، لا يتم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود أثر مباشر لكفاءة الشركة في فجوة التقرير المالي، ما يشير إلى أن الكفاءة بوصفها خاصية كلية للشركة، قد لا تنعكس بصورة مباشرة في الفترة الزمنية لإصدار التقارير المالية. كما تشير نتائج المتغيرات الضابطة، إلى عدم وجود أثر ذا دلالة معنوية بفجوة التقرير المالي. وتشير هذه النتيجة إلى أن الخصائص المالية والهيكلية العامة للشركات، في حد ذاتها، لا تفسر التباين في فجوة التقرير المالي، خاصة في بيئة تنظيمية تتسم بوجود حدود زمنية موحدة تحد من الاختلافات الكبيرة بين الشركات.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول بأن فجوة التقرير المالي لا تعد انعكاساً مباشراً لمستويات الكفاءة أو الأداء المالي، وإنما قد تتأثر بعوامل أخرى أكثر دقة تتعلق ببنية العملية المحاسبية أو بتفاعل الخصائص التنظيمية مع جودة المخرجات المحاسبية، وهو ما ينسجم مع منطق الدراسة في الانتقال من تحليل الأثر المباشر إلى اختبار الأثر التفاعلي.

٢- نتائج اختبار الفرضية الثانية

جدول (٤): نتائج اختبار الفرضية الثانية

Variable	Coefficient (β)	Odds Ratio ($\exp\beta$)	Std. Error	z-statistic	p-value
Constant	1.486	4.420	0.910	1.63	0.102
EQ	4.480	88.200	—	1.48	0.005 ***
Size	-0.123	0.880	0.059	-2.08	0.038 **
LEV	-0.473	0.620	0.335	-1.41	0.158
ROA	0.110	1.120	0.357	0.31	0.758

Liquidity	0.000	1.000	0.001	0.45	0.652
Age	0.006	1.010	0.005	1.22	0.222
Growth	0.000	1.000	0.000	0.51	0.610
N	2541				
Pseudo R²	0.102				

تشير نتائج الانحدار اللوجستي في الجدول (٤) إلى وجود تباين في العوامل المؤثرة في احتمال انخفاض فجوة التقرير المالي بين الشركات. إذ تؤثر النتائج أن جودة الأرباح ترتبط ارتباطاً موجباً ذا دلالة معنوية عند مستوى ٥٪ باحتمال أن تكون الشركة من بين الشركات الأسرع نسبياً في إصدار تقاريرها المالية، ما يشير إلى أن الشركات التي تتسم أرباحها بدرجة أعلى من الدقة والاتساق تكون أكثر قدرة على إنجاز العملية المحاسبية بكفاءة زمنية أعلى. وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات التي تناولت فجوة التقرير بوصفها مخرجاً زمنياً يتأثر بخصائص داخلية للشركة (Akhori et al., 2019; Akhori & Oseghale, 2017; Reheul et al., 2014). كما تتفق مع المنظور الذي يرى جودة الأرباح بوصفها خاصية إجرائية تقلل من التعقيد وعدم التأكد المرتبطين بإعداد التقارير المالية (Dechow et al., 2010; Dechow & Dichev, 2002; Schipper & Vincent, 2003)، بما ينعكس على سرعة إصدارها.

كما تؤثر النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة وفجوة التقرير المالي، ما يعني أن الشركات الأكبر حجماً تكون أكثر ميلاً إلى إصدار قوائمها المالية في وقت أقصر نسبياً مقارنة بالشركات الأصغر. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء امتلاك الشركات الكبيرة موارد تنظيمية ونظم محاسبية أكثر تطوراً، تمكنها من إعداد تقاريرها المالية بكفاءة أعلى، رغم ما قد يصاحب حجمها من تعقيد تشغيلي. في المقابل، لا تؤثر بقية المتغيرات الضابطة أثر ذا دلالة معنوية مع فجوة التقرير المالي. وعليه يمكن القول بأن فجوة التقرير المالي لا تعد مجرد انعكاس للظروف المالية للشركة، بل تتأثر بدرجة أكبر بعوامل داخلية تتعلق بجودة المخرجات المحاسبية وبنية التنظيم الداخلي.

وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تفيد بعدم وجود أثر لجودة الأرباح في فجوة التقرير المالي، وقبول فرضية الوجود، إذ هناك أثر معنوي عند مستوى دلالة ٥٪ لجودة الأرباح في فجوة التقرير المالي للشركات عينة البحث.

٣- نتائج اختبار الفرضية الثالثة

جدول (٥): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

Variable	Coefficient (β)	Odds Ratio (expβ)	Std. Error	z-statistic	p-value
Constant	3.916	50.280	1.376	2.85	0.004 ***
EFF	0.727	2.070	0.453	1.60	0.109
EQ	0.000	1.000	0.000	2.88	0.004 ***
EFF × EQ	-0.000	1.000	0.000	-1.97	0.049 **
Size	-0.317	0.730	0.089	-3.57	0.000 ***
LEV	-0.323	0.720	0.404	-0.80	0.424
ROA	0.013	1.010	0.397	0.03	0.975
Liquidity	0.000	1.000	0.001	0.52	0.603
Age	0.007	1.010	0.005	1.26	0.207
Growth	0.000	1.000	0.000	0.46	0.648
N	2541				
Pseudo R²	0.112				

تشير نتائج النموذج في الجدول رقم (٥) إلى أن كفاءة الشركة لا تؤثر أثراً مباشراً ذا دلالة معنوية في فجوة التقرير المالي، إذ جاء معاملها موجباً لكنه غير معنوي، وهو ما يدعم الاستنتاج السابق بعدم رفض الفرضية الصفرية المتعلقة بالأثر المباشر للكفاءة. في المقابل، تشير النتائج إلى أن جودة الأرباح ترتبط ارتباطاً موجباً ذا دلالة معنوية مرتفعة عند مستوى ١٪ بفجوة التقرير المالي، ما يشير إلى أن خصائص الأرباح المحاسبية تعد عاملاً مؤثراً في تفسير السلوك الزمني لإصدار التقارير المالية. والأهم من ذلك، تشير نتيجة التفاعل بين كفاءة الشركة وجودة الأرباح إلى وجود أثر عكسي معنوي عند مستوى دلالة ٥٪، ما يدل على أن أثر كفاءة الشركة في فجوة التقرير المالي يتغير تبعاً لمستوى جودة الأرباح. ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن جودة الأرباح تضعف أو تعيد توجيه أثر الكفاءة على فجوة التقرير المالي، بحيث لا يكون لتحسن الكفاءة أثر إيجابي مستقل على تضيق فجوة التقرير المالي في ظل ارتفاع جودة الأرباح. وبذلك، تؤكد النتائج أن العلاقة بين كفاءة الشركة وفجوة التقرير المالي ليست علاقة خطية مباشرة، وإنما علاقة مشروطة بجودة العملية المحاسبية.

أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فتؤثر النتائج أثر عكسي قوي ذا دلالة معنوية بين حجم الشركة وفجوة التقرير المالي. في المقابل، لا تؤثر بقية المتغيرات الضابطة دلالات معنوية، ما يعزز الطرح القائل بأن فجوة التقرير المالي تتأثر بدرجة أكبر بعوامل إجرائية وتنظيمية داخلية مقارنة بالخصائص المالية التقليدية.

وبالنسبة، تدعم هذه النتائج رفضنا لفرضية العدم وقبول فرضية الوجود، إذ أن جودة الأرباح تلعب دوراً تفاعلياً جوهرياً في العلاقة بين كفاءة الشركة وفجوة التقرير المالي، لذا لابد من تفسير فجوة التقرير المالي ضمن نماذج أكثر تركيباً تأخذ في بنظر الاعتبار تفاعل الخصائص التشغيلية مع جودة المخرجات المحاسبية، بدلاً من الاقتصار على الآثار المباشرة.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

من خلال ما تقدم توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تسهم في تعميق فهم محددات فجوة التقرير المالي من منظور تنظيمي ومحاسبي، وذلك من خلال الربط بين كفاءة الشركة وجودة الأرباح في إطار تفاعلي. وتشير النتائج إلى أن فجوة التقرير المالي لا تمثل ظاهرة زمنية محايدة، بل تعكس في جوهرها تفاعلاً معقداً بين خصائص تشغيلية وإجرائية داخل الشركة، يتجاوز التفسير القائم على المؤشرات المالية التقليدية.

إذ أثبتت النتائج عدم وجود أثر مباشر ذي دلالة معنوية لكفاءة الشركة في فجوة التقرير المالي، ما يشير إلى أن الكفاءة، بوصفها قدرة كلية على تحويل الموارد إلى مخرجات، لا تنعكس بالضرورة في سرعة إصدار التقارير المالية. ويعكس هذا الاستنتاج أن فجوة التقرير المالي قد تكون أقل حساسية لمستويات الكفاءة العامة، خاصة في بيئة تنظيمية تتسم بوجود أطر زمنية نظامية تحد من التباين الكبير في السلوك الزمني بين الشركات. في المقابل، وجد الباحث أن جودة الأرباح ترتبط ارتباطاً ذا دلالة معنوية بفجوة التقرير المالي، بما يؤكد أن خصائص العملية المحاسبية ودقة تقدير الاستحقاقات تلعب دوراً جوهرياً في تفسير التباين في هذا المؤشر الزمني. ويعكس هذا الاستنتاج أن جودة المخرجات المحاسبية تمثل بعداً إجرائياً مؤثراً، يحد من التعقيد وعدم التأكد المرتبطين بإعداد التقارير المالية، بما ينعكس على سرعة إنجازها.

وتعد النتيجة الأبرز في الدراسة هي ما أظهره النموذج التفاعلي من أن أثر كفاءة الشركة في فجوة التقرير المالي مشروط بمستوى جودة الأرباح، إذ جاء معامل التفاعل بين المتغيرين سالباً وذا دلالة معنوية. ويشير ذلك إلى أن العلاقة بين كفاءة الشركة وفجوة التقرير المالي ليست علاقة خطية أو مستقلة، وإنما تتغير طبيعتها تبعاً لجودة العملية المحاسبية، بما يعكس أهمية النظر إلى هذه العلاقة ضمن إطار تفاعلي بدلاً من الاقتصار على الآثار المباشرة.

وبشكل عام، تؤكد استنتاجات الباحث أن تحليل فجوة التقرير المالي يتطلب تبني منظور أكثر تركيباً يأخذ في بنظر الاعتبار التفاعل بين كفاءة الشركة وجودة أرباحها، بدلاً من التعامل مع كل منهما كعامل مستقل. كما تسهم النتائج في توسيع الأدبيات المحاسبية من خلال تقديم دليل تجريبي يبرز الدور التفاعلي للخصائص التشغيلية والمحاسبية في تفسير السلوك الزمني لإصدار التقارير المالية ضمن سياق سوق ناشئة.

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما تم التوصل إليه من استنتاجات، يوصي الباحث بضرورة التركيز على جودة العملية المحاسبية بوصفها عاملاً مؤثراً في تقليص فجوة التقرير المالي، إذ تشير النتائج إلى أن جودة الأرباح تلعب دوراً أكثر حساسية من الكفاءة في تفسير السلوك الزمني لإصدار التقارير المالية. وعليه، لابد أن تعزز الشركات دقة تقدير الاستحقاقات واتساق السياسات المحاسبية بما يسهم في تقليل التعقيد الزمني لإعداد التقارير. كما يوصي الباحث بضرورة تبني منظور متكامل يربط بين البعد التشغيلي والبعد المحاسبي داخل الشركات، نظراً لأن أثر الكفاءة في فجوة التقرير المالي يتضح أساساً من خلال تفاعلها مع جودة الأرباح، وليس كأثر مباشر مستقل. ويشير ذلك إلى أن تحسين سرعة إعداد التقارير المالية يتطلب تنسيقاً بين كفاءة استخدام الموارد وجودة المخرجات المحاسبية.

كما يوصي الباحث زملائه الباحثين بتوسيع استخدام النماذج التفاعلية في دراسة فجوة التقرير المالي، واختبار هذه العلاقات في أسواق وبيئات مختلفة، بما يسهم في تعميق الفهم النظري والتجريبي لمحددات هذا المؤشر الزمني في الأدبيات المحاسبية.

References

- 1- Abdelmageed, H. M. (2025). The impact of managerial ability on stock price synchronicity: An applied study of Saudi firms. *Arab Journal of Administrative Sciences*, 1–54. <https://doi.org/10.34120/ajas.2025.1381>
- 2- Agyei-Mensah, B. K. (2018). Impact of corporate governance attributes and financial reporting lag on corporate financial performance. *African Journal of Economic and Management Studies*, 9(3), 349–366.
- 3- Akhor, S. O., & Oseghale, E. O. (2017). An empirical investigation of audit committee attributes and financial reporting lag in Nigeria banking sector. *Journal of Accounting and Financial Management*, 3(2), 25–38.
- 4- Akhor, S. O., Dabor, L. E., & Okafor, C. A. (2019). Issues in financial reporting lag. *The Chartered Institute Of Taxation Of Nigeria*, 45.
- 5- Anaba, S., Kamil, R., & Opoku Appiah, K. (2025). Do bank governance mechanisms and financial report lag affect audit quality? *Journal of African Business*, 26(4), 729–748.
- 6- Baik, B., Choi, S., Farber, D. B., & Zhang, J. (2012). Managerial ability and earnings quality: an international analysis. *SOAR Seminar Series*.
- 7- Banker, R. D., Charnes, A., & Cooper, W. W. (1984). Some models for estimating technical and scale inefficiencies in data envelopment analysis. *Management Science*, 30(9), 1078–1092.
- 8- Barney, J. (1991). Firm resources and sustained competitive advantage. *Journal of Management*, 17(1), 99–120.
- 9- Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2001). Financial accounting information and corporate governance. *Journal of Accounting and Economics*, 32(1–3), 237–333.

- 10-Charnes, A., Cooper, W. W., & Rhodes, E. (1978). Measuring the efficiency of decision making units. *European Journal of Operational Research*, 2(6), 429–444.
- 11-Chen, W. E. I., Hribar, P., & Melessa, S. (2018). Incorrect inferences when using residuals as dependent variables. *Journal of Accounting Research*, 56(3), 751–796.
- 12-Coelli, T. J., Prasada Rao, D. S., O'donnell, C. J., & Battese, G. E. (2005). *An introduction to efficiency and productivity analysis*. Springer.
- 13-Cui, C., Harrison, J., Ng, F., & Rouse, P. (2025). Data envelopment analysis and accounting measures. *Annals of Operations Research*, 1–24.
- 14-Dechow, P. M., & Dichev, I. D. (2002). The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. *The Accounting Review*, 77(s-1), 35–59.
- 15-Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1995). Detecting earnings management. *Accounting Review*, 193–225.
- 16-Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2–3), 344–401.
- 17-Demerjian, P. R., Lev, B., Lewis, M. F., & McVay, S. E. (2013). Managerial ability and earnings quality. *The Accounting Review*, 88(2), 463–498.
- 18-Demerjian, P., & Lev, B. (2021). Measuring managerial ability: a retrospective and review of the literature. *Data Envelopment Analysis Journal*, 5(1), 1–25.
- 19-Demerjian, P., Lev, B., & McVay, S. (2012). Quantifying managerial ability: A new measure and validity tests. *Management Science*, 58(7), 1229–1248.
- 20-Dichev, I. D., Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S. (2013). Earnings quality: Evidence from the field. *Journal of Accounting and Economics*, 56(2–3), 1–33.
- 21-Donelson, D. C., Jennings, R., & McInnis, J. (2011). Changes over time in the revenue-expense relation: Accounting or economics? *The Accounting Review*, 86(3), 945–974.
- 22-Er-Rays, Y., & M'dioud, M. (2024). Assessment of technical efficiency in the Moroccan public hospital network: Using the DEA method. *ArXiv Preprint ArXiv:2402.14940*.
- 23-Farrel, M. J. (1957). The Measurement of Productive Efficiency. Series A (General). *Journal of the Royal Statistical Society*.
- 24-Francis, J., LaFond, R., Olsson, P., & Schipper, K. (2005). The market pricing of accruals quality. *Journal of Accounting and Economics*, 39(2), 295–327.
- 25-Freeman, R. E. (2010). *Strategic management: A stakeholder approach*. Cambridge university press.
- 26-Habib, A. M., & Dalwai, T. (2024). Does the efficiency of a firm's intellectual capital and working capital management affect its performance? *Journal of the Knowledge Economy*, 15(1), 3202–3238.
- 27-Hribar, P., Kravet, T., & Wilson, R. (2014). A new measure of accounting quality. *Review of Accounting Studies*, 19(1), 506–538.
- 28-Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305–360. <https://doi.org/10.4159/9780674274051-006>
- 29-Kothari, S. P., Leone, A. J., & Wasley, C. E. (2005). Performance matched discretionary accrual measures. *Journal of Accounting and Economics*, 39(1), 163–197.
- 30-Lawal, T., & Shinozawa, Y. (2024). Financial reporting lag during COVID-19: evidence from flash reporting in Japan. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 31(3), 320–338.
- 31-Leibenstein, H. (1966). Allocative efficiency vs. "X-efficiency". *The American Economic Review*, 56(3), 392–415.
- 32-McNichols, M. F. (2002). Discussion of the quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. *The Accounting Review*, 77(s-1), 61–69.
- 33-Owusu-Ansah, S. (2000). Timeliness of corporate financial reporting in emerging capital markets: Empirical evidence from the Zimbabwe Stock Exchange. *Accounting and Business Research*, 30(3), 241–254.
- 34-Perotti, P., & Wagenhofer, A. (2014). Earnings quality measures and excess returns. *Journal of Business Finance & Accounting*, 41(5–6), 545–571.
- 35-Reheul, A.-M., Van Caneghem, T., & Verbruggen, S. (2014). Financial reporting lags in the non-profit sector: An empirical analysis. *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*, 25(2), 352–377.
- 36-Schipper, K., & Vincent, L. (2003). Earnings quality. *Accounting Horizons*, 17.
- 37-Sloan, R. G. (1996). Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings? *Accounting Review*, 289–315.
- 38-Spence, M. (1974). Competitive and optimal responses to signals: An analysis of efficiency and distribution. *Journal of Economic Theory*, 332, 296–332.
- 39-Sulimany, H. G. H. (2023). Ownership structure and audit report lag of Saudi listed firms: A dynamic panel analysis. *Cogent Business & Management*, 10(2), 2229105.
- 40-Sulimany, H. G. H. (2025). Effect of environmental, social and governance performance on the financial reporting lag of Saudi listed companies. *Humanities and Social Sciences Communications*, 12(1), 1–8.
- 41-Whittred, G., & Zimmer, I. (1984). Timeliness of financial reporting and financial distress. *Accounting Review*, 287–295.